ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

حياة كريمة ..
ريف مصري جديد

(ملف العدد)

- "حياة كريمة"..
  عودة الفائض لتنمية الريف
- تطوير الريف..
  عماد المشروع الوطني المصري
- اقتصاديات "حياة كريمة"
  بين التمويل والتنمية
- الفجوة بين الريف والحضر..
  مؤشرات تنموية

AUG 2021
العدد (29)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

حياة كريمة ..
ريف مصري جديد

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

كيف يفكر العالم:

لماذا اختلفت مواقف القوى الكبرى إزاء السد الإثيوبي؟

صفحة 62

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (29) - 1 أغسطس 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- كرامة "الحياة" للإنسان المصري

قضايا دولية 10

- السياسة الخارجية الإيرانية بعد انتخاب "رئيسي"
- انتخابات إثيوبيا بين تأزّم الداخل وردود فعل الخارج

قضايا الأمن والدفاع 18

- دوافع طرح أزمة سد النهضة على مجلس الأمن
- احتمالات تجدّد التصعيد الأمني في قطاع غزة

قضايا السياسات العامة 28

ملف العدد: "حياة كريمة".. ريف مصري جديد

- "حياة كريمة".. عودة الفائض لتنمية الريف
- تطوير الريف.. عماد المشروع الوطني المصري
- اقتصاديات "حياة كريمة" بين التمويل والتنمية
- إدارة التنسيق بين المؤسسات في "حياة كريمة"
- الفجوة بين الريف والحضر.. مؤشرات تنموية

قضايا نوعية 52

- هجمات الفدية وتفاقم المخاطر السيبرانية في العالم
- معرض القاهرة للكتاب بين تحدي الوباء وفرصة الرقمنة

كيف يفكر العالم؟ 62

- لماذا اختلفت مواقف القوى الكبرى إزاء السد الإثيوبي؟

الافتتاحية

كرامة "الحياة" للإنسان المصري

* د.عبد المنعم سعيد

حجر الزاوية في دورية "تقديرات مصرية" هو البحث في كل القضايا التي تتعرض لها داخل مصر وخارجها، وقياسها بالمدى الذي تحققت فيه الأهداف المصرية في الأمن والرخاء. وإذا كانت هناك من قيمة تجمعهما معًا فهي "الكرامة" للإنسان المصري في الحياة والموت. وأدوات ذلك باتت محددة في أمرين: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء الإنسان.

مسار التنمية المصرية الشامل بدأ جولته التاريخية بعد ثورة 30 يونيو 2013، وقام على مسارين: أولهما توليد الجديد والراقي والمتقدم من الثروة والأصول ممثلة في مشروعات للطاقة والمواصلات واختراق الإقليم المصري بمدن وشواطئ وبنية أساسية كافية للجمهور المصري خلال فترات زمنية قصيرة. وثانيها معالجة القضايا المصرية المستعصية على الحل منذ سنوات وعقود طويلة، وباتت متعارضة ومتناقضة مع شكل ونوعية التنمية المصرية الحالية.

وفي العقود السابقة كانت هناك مبادرات للاهتمام بالريف المصري، ولكنها لم تكن بهذا الحجم وسرعة التنفيذ التي تستهدف الآن الآلاف من القرى المصرية لإلحاقها بعملية التطوير في مبادرة "حياة كريمة". والمتتبع لمسار التطور في مصر يجد، وبالمقارنة بالسنوات الماضية قبل الثورة، أن هناك فارقًا كبيرًا في معدل النمو، ودفعة كبيرة لتنمية أقاليم مصر كلها. فلم يعد هناك إقليم بالدولة لم يشهد التطور، كما أصبحت هناك نوعية جديدة من التنمية، فالوارد هنا هو مخطط تدريجي يستهدف الوصول إلى حياة أفضل للمواطن، بمنازل صحية، وصرف صحي، ومرافق متكافئة ومتطورة. ومصدر الإلهام هنا قائم على مبدأ استنّته التجربة المصرية المعاصرة بعد ثورة يونيو، وهو أن التنمية تعني إدارة للثروة وليس إدارة الفقر، سواء كان ذلك في الريف أو في الحضر.

وانطلاقًا من رؤية مصر 2030، أطلق الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، في يناير عام 2019، مبادرة "حياة كريمة" لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة، كما تُسهم في الارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر احتياجًا، وبخاصة في القرى. وتستهدف المرحلة الأولى من المبادرة القرى ذات نسب الفقر من 70% فأكثر، وهي القرى الأكثر احتياجًا التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة. أما المرحلة الثانية من المبادرة فتستهدف القرى ذات نسب الفقر من 50% إلى 70%، وهي القرى الفقيرة التي تحتاج إلى تدخل ولكنها أقل صعوبة من المجموعة الأولى. بينما تستهدف المرحلة الثالثة من المبادرة القرى ذات نسب الفقر أقل من 50%.

ريف مصري جديد

وتُعد مبادرة "حياة كريمة" خطوة هامة لوجه جديد للريف والتنمية في مصر، والدولة في سباق مع الزمن لتلاحق كافة المتطلبات لحياة أفضل، ورفع المستوى المعيشي للمواطن. وتسعى الدولة المصرية لـ"تربيط" كافة المحافظات ببنية أساسية كبيرة. وإصلاح الريف المصري الذي به أكثر من نصف السكان هو ما يجعل هناك إصلاحًا كبيرًا للإنسان المصري، والاهتمام بكافة المجالات وعلى رأسها: الصحة، والتعليم، واستصلاح الأراضي. وتهدف في الأساس إلى البحث في الأسباب التي تدفع المواطنين إلى ترك الريف، ومحاولة التعامل مع هذه الأسباب بتلك القرى لمنع الهجرة منها من خلال توفير الشروط اللازمة لحياة كريمة.

وعملت الدولة خلال الفترة الأخيرة على رفع مستويات المعيشة، وزيادة الدخل الخاص بالمواطن، وتبني مخطط للعمران، والسعي لإنشاء مدن بطموح جديد. ويُعد اتخاذ قرار بتطوير 1500 قرية من أصل 4800 قرية خلال 3 سنوات، والمتوقع أن يتم استكمال الباقي في أقل من هذه المدة؛ معبرًا عن حرص القيادة السياسية في الوقت الحالي على أن يشعر المواطن بأنه في وطن يليق به، يعطي الكرامة والعزة.

مبادرة "حياة كريمة" هي -أولًا وآخرًا- استكمال جوهري لخريطة التقدم في مصر. وليس خافيًا على أحد أن العصور التنموية السابقة كانت خططها في الواقع تؤدي إلى تنمية الحضر على حساب الريف، والمدن على حساب القرى، من خلال سياسات التسعير للمحاصيل الزراعية. وكانت النتيجة هي تكوين فروقات هائلة بين المدن والحضر من ناحية، وقرى مصر وريفها من ناحية أخرى. وكانت المُحصّلة هي الكثير من الحرمان للأخير، ودفع المواطنين إلى الهجرة إلى المدن، وتكوين حزام للفقر فيها. وإذا لم يتيسر ذلك كان خلق "العشوائيات" ذاتها على الأرض الزراعية ذاتها طالما أن العائد من الأرض لم يعد لا كريمًا ولا كافيًا.

معالجة ذلك تقوم على تطوير الريف المصري كمًّا ونوعًا، وتطوير سبل الرزق وتفعيل وسائل الإنتاج وفي المقدمة منها الزراعة التي باتت على موعد مع ثورة زراعية جديدة في مصر. وكما هو معلوم فإن أول ثورات الإنتاج في التاريخ البشري كانت في الزراعة، وكانت مصر واقعة في طليعتها، مما أدى ليس فقط إلى بنائها تاريخًا مزدهرًا، وإنما أكثر من ذلك بقيادة العالم على هذا الطريق.

ولّدت الزراعة المصرية في التاريخ القديم سبلًا لمنح الإنسان الكثير من السعرات الحرارية بزراعة البطاطس، وما هو أكثر بزيادة البروتين من خلال تدجين الطيور والتعايش معها. وخلال الفترة الأخيرة وما صاحبها من وباء كورونا فإن الزراعة المصرية لم تقدم الغذاء للشعب المصري فحسب؛ ولكنها ساهمت في زيادة الصادرات المصرية خلال هذه الفترة الصعبة.

بناء المشروع الوطني

مبادرة "حياة كريمة" تُعيد للريف المصري والزراعة المصرية القدرة على المساهمة في البناء المصري الحديث من خلال مشروع وطني يمد التقدم على مصراعيه للأغلبية من المصريين حينما يعطيهم الفرص العظيمة لعيش كريم، وصحة عفية، وثقافة وتعليم يؤهل للعمل والكسب من خلال تقدم الزراعة ذاتها وتصنيعها.

منبع ذلك كله هو استعادة الكرامة للإنسان المصري على أرض وطنه، في تكامل كبير يقوم على امتداد ليس فقط العمران وإنما الزراعة المصرية من خلال مشروعات كبرى في سيناء والدلتا الجديدة والوادي الجديد. النبع الصافي لذلك هو مشروع التقدم الكبير الذي لا يترك مواطنًا بعيدًا عن المساهمة في المشروع الوطني، ولا يترك مواطنًا دون التمتع بنتائج هذا المشروع.

قضايا دولية

1

السياسة الخارجية الإيرانية بعد انتخاب «رئيسي»

منذ المؤتمر الصحفي الأول للرئيس الإيراني المنتخب "إبراهيم رئيسي"، في 21 يونيو 2021، اتضحت توجهات سياسته الخارجية خلال الفترة القادمة، حيث لم تبشر بمسار التهدئة برغم إعلان استعداد طهران للانخراط في محادثات مع بعض دول الشرق الأوسط. إذ أكد أن بلاده لن تتقيد بالاتفاق النووي، كما رفض التفاوض على الملف الصاروخي والدور الإقليمي. وإثر ذلك، برزت مؤشرات على التصعيد الإيراني في العراق؛ إلا أن هذا التصعيد تواجهه تحديات داخلية وخارجية، مما قد يدفع إلى تأجيله أو على الأقل تخفيض حدته.

2

انتخابات إثيوبيا بين تأزّم الداخل وردود فعل الخارج

شهدت إثيوبيا سباقًا انتخابيًا تشريعيًا في يونيو 2021 فاز على إثره حزب الازدهار الحاكم بأغلبية ساحقة (410 مقاعد من أصل 436 مقعدًا)، مما يمنح رئيس الوزراء "آبي أحمد" فترة ولاية ثانية مدتها خمس سنوات. إلا أن هذه الانتخابات جاءت في ظل تأزم داخلي، حيث تعرضت من قبل للتأجيل أكثر من مرة بسبب أزمة كورونا، كما لم تتم في منطقة التيجراي التي تعاني تداعيات الحرب الأهلية مع الحكومة الفيدرالية. في الوقت نفسه، يسعى "آبي أحمد" للاستفادة من نتائج الانتخابات لإعادة بناء شعبيته المتدهورة.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (29) - 1 أغسطس 2021

السياسة الخارجية الإيرانية بعد انتخاب "رئيسي"

* علي عاطف
باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ المؤتمر الصحفي الأول للرئيس الإيراني المنتخب "إبراهيم رئيسي"، في 21 يونيو 2021، اتضحت توجهات سياسته الخارجية خلال الفترة القادمة، حيث لم تبشر بمسار التهدئة برغم إعلان استعداد طهران للانخراط في محادثات مع بعض دول الشرق الأوسط. إذ أكد أن بلاده لن تتقيد بالاتفاق النووي، كما رفض التفاوض على الملف الصاروخي والدور الإقليمي. وإثر ذلك، برزت مؤشرات على التصعيد الإيراني في العراق؛ إلا أن هذا التصعيد تواجهه تحديات داخلية وخارجية، مما قد يدفع إلى تأجيله أو على الأقل تخفيض حدته.

مأزق عدم الثقة

- ينتمي "رئيسي"، الذي من المقرر تنصيبه في أغسطس 2021 خلفًا لـ"حسن روحاني"، إلى فئة المتشددين اليمينيين في إيران الذين لا يؤيدون الانفتاح على الغرب أو الولايات المتحدة. في الوقت نفسه، يدعم تعزيز الاقتصاد المحلي، والانفتاح على الجوار الآسيوي. وحظي "رئيسي" في الانتخابات الرئاسية بدعم التيار المتشدد الذي يسيطر على مقاليد السلطة، خاصة المرشد الأعلى "علي خامنئي" والحرس الثوري. تأكد هذا الأمر عندما شدد "رئيسي" في المناظرة الانتخابية الثالثة التي جرت في 12 يونيو 2021 على أن حكومته المتوقعة سوف تواصل المفاوضات النووية انطلاقًا من كون الاتفاق النووي "تعهدًا من 9 فقرات وافقت عليه القيادة (المرشد الأعلى)".

- لا يثق "رئيسي" في الولايات المتحدة، كما لا يرغب في تعزيز العلاقات معها. فعلى سبيل المثال، صرّح في منتصف عام 2016 أثناء توليه "العتبة الرضوية" في مدينة مشهد شرقي البلاد قائلًا: "لم نَرَ في التاريخ دولة أصبحت قوية بيد الغرب وأمريكا". كما أعاد "رئيسي" التأكيد على وجهة النظر تلك في 21 يونيو 2021، حين أعلن رفضه مقابلة الرئيس الأمريكي "جو بايدن". وعليه، فإذا كان الإصلاحيون تحت حكومة "روحاني" (2013-2021) قد تبنوا سياسة أكثر مرونة تجاه واشنطن، وكانوا سببًا في التوصل إلى الاتفاق النووي في 2015، وإعادة إطلاق المفاوضات النووية مرة أخرى في 2021؛ فمن المتوقع أن يختلف الأمر مع حكومة "رئيسي".

- على عكس الحال في ظل إدارة "ترامب"، تتقارب أوروبا مع واشنطن في ظل إدارة "بايدن" حول قضايا عدة من بينها الملف الإيراني، إذ يتوافق الجانبان على خطورة الأنشطة النووية الإيرانية، كما تجمعهم وجهات نظر أكثر اتفاقًا فيما يخص تقييد صواريخ إيران والحد من نفوذها العسكري في إقليم الشرق الأوسط. ولعل هذا التقارب الأوروبي-الأمريكي يشكل بالتأكيد ورقة ضغط على الأخيرة، مقارنة بالوضع الذي استفادت منه طهران واستغلته قبل ذلك. كما أنه قد يكون سببًا في توتر ولو محدود بين الاتحاد الأوروبي وإيران خلال عهد "رئيسي" الذي لا يثق أيضًا بالدول الأوروبية.

- مع ذلك، فإن ثمة رغبة أوروبية في تعزيز الشراكة الاقتصادية مع إيران، وهو ما قد يخفف من حدة أي توترات محتملة. فالسوق الإيرانية، حال التوصل إلى اتفاق نووي جديد، سوف تكون واعدة من أجل الاستثمار بها من جانب الشركات الأوروبية. هنا لا يجب إغفال أن هنالك منافسة أوروبية صينية ستنشأ في هذه السوق بعدما وقّعت طهران وبكين في مارس الماضي اتفاقية شراكة استراتيجية طويلة الأمد لمدة 25 عامًا تشمل العديد من المجالات، وعلى رأسها الاقتصاد.

عوائق التهدئة

برغم أن "إبراهيم رئيسي" قد أشار في مؤتمره الصحفي -المشار له سلفًا- إلى سعيه لتعزيز التعاون مع دول الجوار في الشرق الأوسط، إذ قال: "أولوية حكومتي ستكون تحسين العلاقات مع جيراننا في المنطقة"؛ مع ذلك، برزت عوائق قد تؤثر على هذا المسار المتوقع للتهدئة، من أبرزها:

- إعلان "رئيسي" صراحة في المؤتمر الصحفي أنه لن يقبل التفاوض حول دور بلاده الإقليمي، أي دعمها العديد من الوكلاء في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من دعوته لحلحلة الوضع في اليمن. خاصة أن طهران تموّل وكلاء لها في العراق وسوريا ولبنان واليمن، وهو أمر سيصعب تفكيكه لأسباب استراتيجية بعيدة المدى تتعلق بوجه عام بوجود النظام الإيراني نفسه.

- إن تصريحات "رئيسي" تشير إلى أن طهران سوف تظل تدعم هؤلاء الوكلاء، وهو بالفعل ما لوحظ بعد الإعلان عن فوز الرئيس الإيراني في 19 يونيو الماضي، حين ارتفعت حدة التصعيد من جانب الوكلاء في العراق، ثم تأكد بعد العرض العسكري لـ"الحشد الشعبي" يوم 26 يونيو الماضي، والذي استُعرِضَت فيه أنواعٌ عدة من الأسلحة القادمة من إيران، والتي نُقلت من هناك إلى الأراضي العراقية على مدار أسابيع.

- سيظل ملف الصواريخ الباليستية الإيرانية مصدرًا لتوتر علاقات طهران بالإقليم ومع القوى الغربية، إذ يرفض "إبراهيم رئيسي"، كما يرفض المتشددون الإيرانيون عمومًا، طرح هذا الملف للتفاوض؛ ربما لاعتقادهم أنه يعوض النقص في القوة الجوية لدى إيران التي تعتمد وحداتها الجوية على معدات من عشرات السنين. ومن المرجح أن يتفاقم هذا التوتر مستقبلًا مع إصرار الإدارة الأمريكية والغرب على مناقشة ملف الصواريخ الإيرانية، وتطلعها إلى صفقة أشمل مع طهران تضم هذا الملف إلى جانب القضية الإقليمية.

- على الرغم من تطلع الدول الغربية والشرق أوسطية إلى التوصل لاتفاق نووي مع إيران يرمي إلى معالجة الأنشطة النووية بالأساس؛ إلا أن الأحداث أثبتت أن إيران يمكنها المناورة سياسيًا بتوظيف هذا الملف حال اضطراب علاقاتها مع الدول الكبرى. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من سريان الاتفاق النووي خلال الفترة الماضية؛ إلا أنه ثبت إجراء إيران أنشطة نووية سرية في بعض المواقع، حسبما أكدت وكالات أجنبية، مما يعني أن حالة الشك بشأن هذا الملف قد تظل قائمة، في ظل ضرورة وجود مفتشين ومراقبين أجانب دوريين للتأكد من التزام إيران بعدم تخصيب اليورانيوم فوق الحد المسموح به، وعدم إجرائها أنشطة نووية عسكرية.

ختامًا، على الرغم من احتمالية التصعيد مقارنة بالتهدئة في السياسة الخارجية الإيرانية خلال الفترة المقبلة؛ إلا أن هناك بعض التحديات أمام حكومة "رئيسي" يمكنها أن تؤجل أو تخفض من حدة ذلك التصعيد حتى ولو على المدى القصير، من أبرزها تردي الأوضاع الاقتصادية بفعل العقوبات الغربية التي تضغط على وعود "رئيسي" الاقتصادية. إضافة إلى التدهور الأمني في أفغانستان إثر الانسحاب الأمريكي، وتقدم حركة طالبان ميدانيًا، مما قد يخلق أزمة حدودية لإيران. ناهيك عن أنّ البيئة الإقليمية والدولية الراهنة تختلف عن مثيلتها قبل سنوات التي اتسع فيها دور إيران الإقليمي، لا سيما مع استقرار خرائط النفوذ في سوريا، ومحاولة تهدئة حرب اليمن، وتراجع "داعش" نسبيًا في العراق.

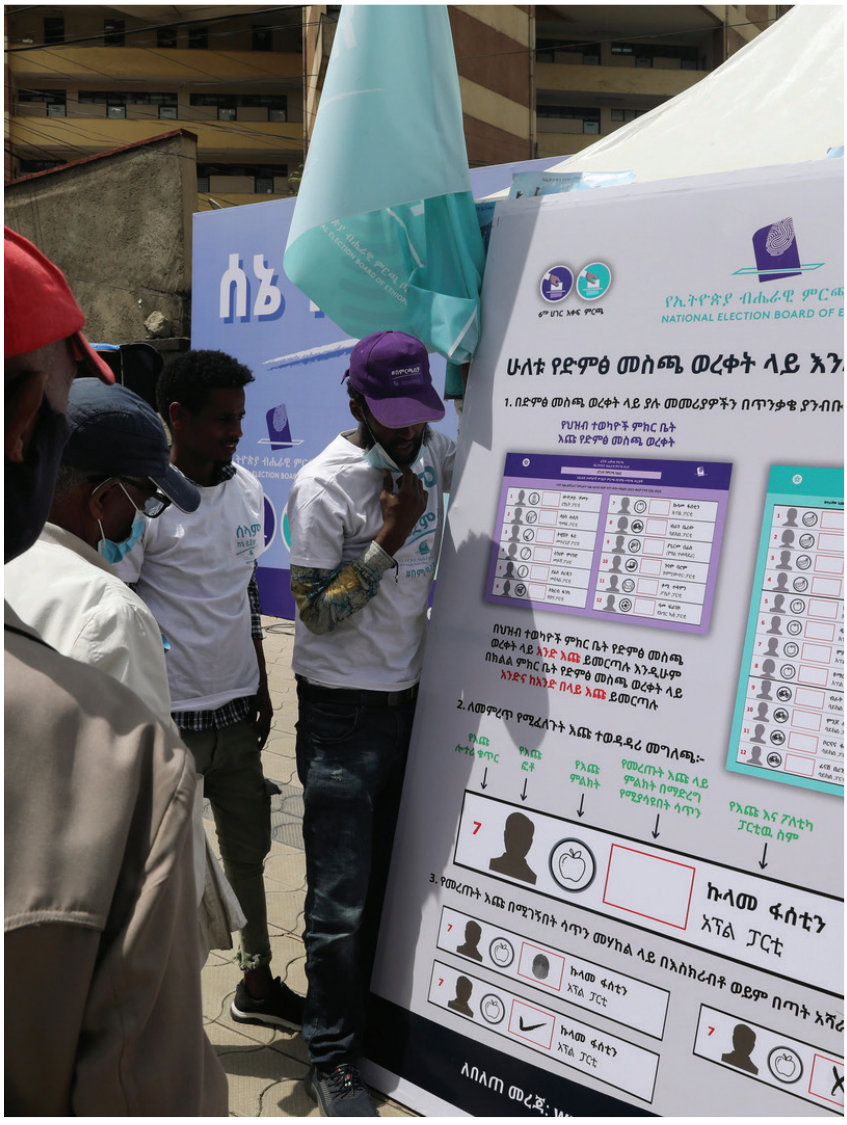

انتخابات إثيوبيا بين تأزّم الداخل وردود فعل الخارج

* أسماء عادل - * عبدالمنعم علي
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهدت إثيوبيا سباقًا انتخابيًا تشريعيًا في يونيو 2021 فاز على إثره حزب الازدهار الحاكم بأغلبية ساحقة (410 مقاعد من أصل 436 مقعدًا)، مما يمنح رئيس الوزراء "آبي أحمد" فترة ولاية ثانية مدتها خمس سنوات. إلا أن هذه الانتخابات جاءت في ظل تأزم داخلي، حيث تعرضت من قبل للتأجيل أكثر من مرة بسبب أزمة كورونا، كما لم تتم في منطقة التيجراي التي تعاني تداعيات الحرب الأهلية مع الحكومة الفيدرالية. في الوقت نفسه، يسعى "آبي أحمد" للاستفادة من نتائج الانتخابات لإعادة بناء شعبيته المتدهورة.

تأزم داخلي

يشهد السياق الداخلي في إثيوبيا تأزمًا غير مسبوق أربك المشهد السياسي، وتراجعت على إثره شرعية "آبي أحمد"، ومن أبرز الأزمات ما يلي:

- باتت النزاعات العرقية وتصدع الفيدرالية سمة رئيسية منذ تولي "آبي أحمد" الحكم وتجلت في تحرك الكثير من الأقاليم المناهضة لسياسته كما الحال بالنسبة لما شهده إقليم "الأوجادين" الذي طرح فكرة الانفصال عن الدولة في أغسطس 2018، ووُجهت تلك الدعوات حينها بتدخل الجيش الإثيوبي وإلقاء القبض على الكثيرين من قادة الإقليم. غير أنّ الوضع عاد إلى حالة التوتر مرة أخرى لهذا الإقليم في أبريل 2020 عقب محاولة الانقلاب التي قادها رئيس الجهاز الأمني والاستخباراتي ضد رئيس الإقليم "مصطفى محمد عمر". شهد أيضًا إقليم "أمهرا" في الثاني والعشرين من يونيو 2019 حالة من الاضطراب السياسي والأمني عقب محاولة انقلاب جاءت على خلفية قيام "أسامنيو تسيجي" بتشكيل جماعة مسلحة قامت بمهاجمة مقرات حكومية في ولاية أمهرا.

- على الرغم من قمع الحكومة المركزية للتحركات المناوئة لها من الأقاليم؛ إلا أنها لم تستطع فعل ذلك على طول خط التحركات العرقية، حيث مثّل الوضع في إقليم "تيجراي" تصدعًا حقيقيًا في الفيدرالية الإثيوبية ونجاحًا للحركات الرامية للحكم الذاتي. يأتي هذا الملف على خلفية الاضطرابات التي بدأت في الظهور مطلع عام 2020، وبلغت ذروتها بالمواجهات العسكرية التي يشنها الجيش المركزي الإثيوبي بالتعاون مع إريتريا، لتقويض التحركات الداخلية لقادة جبهة تحرير التيجراي. ويتسم هذا الصراع الأهلي بكونه معركة طويلة الأجل، حيث انعكس على المدنيين وزاد من خطر المجاعة. ونتيجة لهذه الأوضاع المضطربة، فشلت الانتخابات نسبيًا في دوائر متعددة، منها الدوائر الانتخابية المتواجدة في "إقليم أوروميا" وإقليم الصومال الإثيوبي "أوجادين" –الذي تم تأجيله إلى سبتمبر القادم- إلى جانب إقليم بني شنقول، وفي الأخير إقليم التيجراي الذي لم يشهد انتخابات برلمانية التي عقدتها الدولة في يونيو 2021.

- شهدت إثيوبيا نشاطًا متزايدًا لقوى المعارضة لحكم "آبي أحمد"، في ضوء الإجراءات التعسفية التي تمثلت في القبض على المعارض "جوهر محمد" وما تبعها من تحركات مناهضة للحكومة الإثيوبية داخل الأورومو (الأغلبية التي ينتمي إليها أيضًا رئيس الوزراء الإثيوبي). إذ طرح "جوهر محمد" رؤية تدعم الحكم الذاتي للأقاليم تحت الفيدرالية الإثيوبية، ونجم هذا التصادم بسبب تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فضلًا عن تنافر الأيديولوجيات بين "آبي أحمد" الذي سعى لخلق قاعدة شرعية وولاء له عبر إحياء فكرة "الإثيوبيانية" والتخلي عن الفيدرالية العرقية، وهو ما يتصادم مع مطالب الأقاليم التي تسعى إلى تحقيق حكم ذاتي تحت الفيدرالية الإثيوبية.

- وفي ظل فشل "آبي أحمد" في احتواء تلك المواقف، انتهج السياسات القديمة ذاتها المتمثلة في اللجوء للقوميات والعرقيات لمواجهة تلك التحركات، وهو ما برز في إقليم التيجراي. وفي ضوء ذلك، شهدت الانتخابات التشريعية حالة من العزوف والمقاطعة من الأحزاب السياسية

الرافضة لنهج سياسات حزب الازدهار (الحزب الحاكم)، كما هو الحال بالنسبة لجبهة تحرير أورومو ومؤتمر أورومو الفيدرالي، فضلًا عن جبهة تحرير التيجراي.

ردود فعل الخارج

جرت الانتخابات الإثيوبية في ظل بيئة سياسية مقيدة، فقد تم اعتقال أعضاء المعارضة، ومضايقة ممثلي وسائل الإعلام، كما واجهت الأحزاب صعوبات في تنظيم الحملات الانتخابية بحرية، وهو ما أدى إلى ردود فعل خارجية، من أبرزها:

- نددت 12 دولة إلى جانب الاتحاد الأوروبي -في بيان لها- بالانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة الإثيوبية خلال الانتخابات العامة، وأكدت أن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات. كما أصدرت سفارات أستراليا وكندا والدنمارك وألمانيا وأيرلندا واليابان ولوكسمبورج ونيوزيلندا والنرويج والسويد وهولندا والمملكة المتحدة ووفد الاتحاد الأوروبي لدى إثيوبيا، بيانًا تضمن أبرز 6 انتهاكات ارتكبتها حكومة "آبي أحمد" خلال الانتخابات.

- أعربت الولايات المتحدة عن قلقها حيال الظروف التي تسبق الانتخابات الإثيوبية، قائلة إن العنف العرقي واحتجاز شخصيات معارضة يتوقع أن يثير الشكوك بشأن مصداقيتها. كما أصدر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية "نيد برايس" بيانًا أعرب فيه عن قلق الولايات المتحدة حيال البيئة التي ستتم في ظلها هذه الانتخابات.

- أعلن الاتحاد الأوروبي في مايو 2021، أنه لن يرسل مراقبين إلى صناديق الاقتراع، فقد صرح الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل"، بأن قرار مشاركة بعثة مراقبة أوروبية في الانتخابات الإثيوبية المقبلة قد تم إلغاؤه. وأعرب البيان عن أسف الاتحاد الأوروبي بشأن رفض إثيوبيا الوفاء بالمتطلبات المعيارية لنشر أي بعثة مراقبة انتخابية، واستقلال البعثة، واستيراد أنظمة اتصالاتها.

- على عكس ردود الفعل الدولية، أعلنت بعثة الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات، أن الانتخابات البرلمانية الإثيوبية التي نُظمت أُجريت بطريقة ذات سلمية وذات مصداقية. كما أشار رئيس بعثة الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات الإثيوبية "أوليسجون أوباسانجو"، إلى أن الحكومة هيّأت ظروفًا آمنة لإجرائها، كما أن الانتخابات كانت سلمية تقريبًا، مع وجود مخاوف أمنية في بعض المناطق، لا سيما في إقليمي أوروميا وأمهرة.

ختامًا، يمكن القول إن الحزب الحاكم في إثيوبيا أحرز فوزًا في الانتخابات التشريعيّة، وهو ما يُمهد الطريق أمام ولاية جديدة لرئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد"؛ إلا أن هذه الانتخابات تأتي في وقت يتدهور فيه رصيد "آبي أحمد" بسبب حرب التيجراي، بالإضافة إلى النزاع الحدودي مع السودان في منطقة "الفشقة" والمواجهات العسكرية التي شهدتها تلك المنطقة. أضف إلى ذلك "سد النهضة" الذي لطالما يعول عليه "آبي أحمد" للاستمرار في السلطة وجعله ساترًا للإخفاقات المتعددة حيال التعامل مع الأزمات الداخلية. لذلك، فإن فوز حزب "آبي أحمد" بغالبية المقاعد البرلمانية لا يمنع من استمرار تلك التحديات التي أخطرها التصدعات داخل الفيدرالية الإثيوبية.

قضايا الأمن والدفاع

1 دوافع طرح أزمة سد النهضة على مجلس الأمن

تُعد إحالة ملف سد النهضة الإثيوبي إلى مجلس الأمن في الثامن من يوليو 2021، محطة مفصلية في خضمّ التعاطي مع هذا الملف عقب الفشل في التوصل إلى اتفاق قانوني وملزم يضمن حقوق مصر والسودان بسبب تعنت أديس أبابا. وتلك المرة هي الثانية لتداول مجلس الأمن هذا الملف، بعدما نظر في تلك القضية في يونيو من العام الماضي، وانتهى بحث الأطراف للعودة إلى طاولة الحوار والتفاوض حول النقاط العالقة، دون أن يخلق أي وضعية دولية تحت مظلة الأمم المتحدة مُلزمة لإثيوبيا للانخراط الجاد في المفاوضات والتوصل إلى حلولٍ عادلة.

2 احتمالات تجدّد التصعيد الأمني في غزة

تستمر إسرائيل في شنّ ضربات جوية متفرقة للمواقع المدنية والعسكرية التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، في مقابل استمرار إطلاق الأخيرة للبالونات الحارقة صوب المناطق الزراعية الاستيطانية في غلاف غزة. يتزامن ذلك مع سياسات إسرائيلية متصلبة مدفوعة باعتبارات سياسية وأمنية. وتتسبب هذه الوقائع المتتالية في خلق مشهد قابل للتفجر في أي لحظة. فهل ثمة احتمالات لتجدد التصعيد الأمني في غزة بعد وقف إطلاق النار الأخير الذي توقفت بموجبه الحرب الإسرائيلية الرابعة على القطاع؟.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (29) - 1 أغسطس 2021

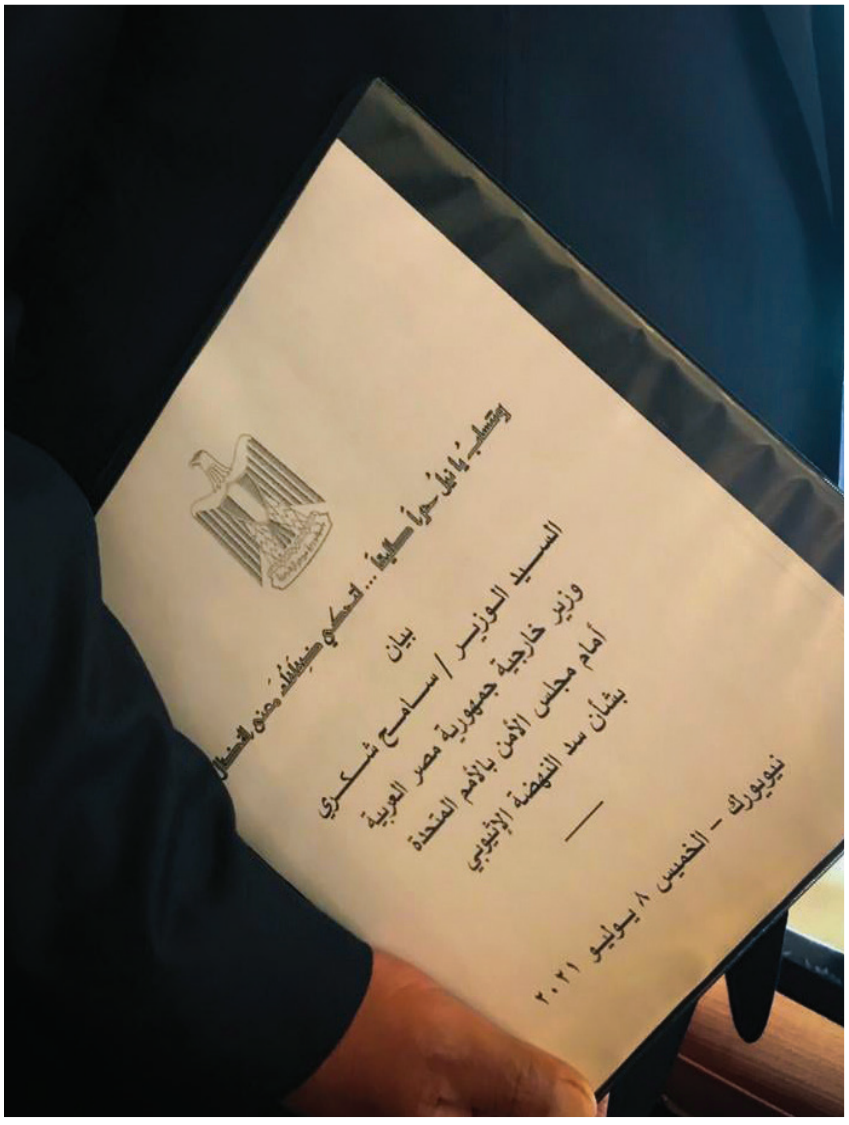

دوافع طرح أزمة سد النهضة على مجلس الأمن

* عبدالمنعم علي
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تُعد إحالة ملف سد النهضة الإثيوبي إلى مجلس الأمن في الثامن من يوليو 2021، محطة مفصلية في خضمّ التعاطي مع هذا الملف عقب الفشل في التوصل إلى اتفاق قانوني وملزم يضمن حقوق مصر والسودان بسبب تعنت أديس أبابا. وتلك المرة هي الثانية لتداول مجلس الأمن هذا الملف، بعدما نظر في تلك القضية في يونيو من العام الماضي، وانتهى بحث الأطراف للعودة إلى طاولة الحوار والتفاوض حول النقاط العالقة، دون أن يخلق أي وضعية دولية تحت مظلة الأمم المتحدة مُلزمة لإثيوبيا للانخراط الجاد في المفاوضات والتوصل إلى حلولٍ عادلة.

دوافع متعددة

ثمة مؤشرات دفعت مصر والسودان للتوجه إلى مجلس الأمن لمناقشة أزمة سد النهضة، وذلك انطلاقًا من مسئوليات المجلس في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وفقًا لما تضمنه الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بحل النزاعات سلميًا عملًا بالمادة (35) من الميثاق، ولعل تلك المؤشرات تكمن في الآتي:

- **فشل الوساطة الإفريقية:** مرت المفاوضات الثلاثية بمحطات متعددة منذ التوقيع على اتفاقية المبادئ في عام 2015 باءت جميعها بالفشل نتيجة للتعنت الإثيوبي في كافة مراحل التفاوض. ونتيجة لهذا الفشل طلبت مصر دعوة البنك الدولي لمراقبة المفاوضات، وهو ما رفضته إثيوبيا، مما دفع مصر إلى دعوة الأمم المتحدة في الدورة الـ74 للجمعية العامة للتدخل في مفاوضات السد. وجاءت نتائج ذلك بدخول الولايات المتحدة كوسيط في حل النزاع في نوفمبر 2019. وبرغم ما تحقق في هذا المسار، والتوصل إلى أرضية اتفاق وافقت عليه مصر في فبراير 2020؛ إلا أن إثيوبيا انسحبت من المفاوضات، مما أدى إلى حالة من التأزم، وهو ما دفع القاهرة لتدويل الملف بمجلس الأمن 2020. وفي ضوء تأكيدات مجلس الأمن بالعودة إلى التفاوض عبر تفعيل استراتيجية "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية" تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، تم عقد عدة اجتماعات منذ الثالث من يوليو 2020. غير أن الاتحاد الإفريقي وبرغم جهوده الحثيثة لحلحلة الأزمة، إلا أنها باءت بالفشل وذلك بعدما وصلت إلى طريق مسدود في مفاوضات كينشاسا، في ضوء رفض إثيوبيا التوقيع على اتفاق قانوني ملزم للأطراف الثلاثة والاكتفاء فقط بالموافقة على تسميتها "قواعد استرشادية"، مما يُرسخ سياسة الأمر الواقع، ويُعطي الضوء الأخضر لأديس أبابا في تطبيق أي استراتيجيات تتعلق بالسد تُلحق ضررًا بدولتي المصبّ.

- **استمرار النهج الإثيوبي المتعنت:** لطالما اعتادت إثيوبيا على نهج التسويف والتعنت في إدارة ملف سد النهضة مع دولتي المصب منذ التوقيع على اتفاق "إعلان المبادئ" في مارس 2015، برز في عرقلة مساعي المفاوضات كما أشرنا إليه أعلاه، إضافة إلى انخراطها في عملية الملء الأول الذي أثّر بصورة كبيرة على تدفق المياه للسودان، وتجلى تفاقم ذلك في الإعلان الرسمي من جانب "أديس أبابا" بالبدء في الملء الثاني لسد النهضة، وإخطار مصر والسودان بهذا التحرك بالرغم من الاعتراض المقدم من جانبيهما، إذ تقدمت القاهرة والخرطوم باحتجاج رسمي على تلك الخطوة لدى مجلس الأمن لتُضم إلى الملف المعروض عليه.

- **نوايا مستقبلية ضارّة:** أحد التطورات الأخرى في هذا الملف تكمن فيما أعلنته إثيوبيا عن نيتها إنشاء 100 سد على نهر النيل خلال العام القادم، وفقًا لما صدر عن رئيس الوزراء الإثيوبي "آبي أحمد" نهاية مايو 2021، في رسالة إثيوبية واضحة باستخدام المياه كسلاح استراتيجي في مواجهة مصر والسودان، وبالتالي فإن الأمر لم يعد مقصورًا على سد النهضة؛ بل سيتخطى ذلك في المستقبل المنظور إلى خارطة سدود ستؤثر على دولتي المصب، وتتحدى أديس أبابا بذلك القوانين والأعراف الدولية. وانطلاقًا من ذلك، جاء دور مجلس الأمن للحيلولة دون تفاقم الأوضاع بين الدول الثلاث، وما يتبع ذلك من حالة من عدم الاستقرار في ضوء الإقليم ككل، وبالتالي إعمال شئونه في حماية الأمن والسلم الدوليين.

مشروع تونسي

- انطلاقًا من كون تونس الدولة العربية الممُثلة في مجلس الأمن، فقد تقدمت بمشروع قرار للدول في مجلس الأمن يتمثل في حتمية العودة للمفاوضات تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، والتوصل في غضون ستة أشهر إلى نص اتفاقية ملزمة لملء السد وإدارته، وهو الأمر الذي لاقى قبولًا مصريًا سودانيًا ودعمًا من جامعة الدول العربية، وهو القرار الذي يضمن قدرة إثيوبيا على إنتاج الطاقة الكهرومائية من السد في الوقت الذي يضمن حقوق دولتي المصب، وعدم إلحاق الضرر بالأمن المائي لهما.

- نتيجة التعنت الإثيوبي والمسار الأُحادي المتخذ في هذا الملف من جانبها، تضمن مشروع القرار التونسي الامتناع عن إجراءات أو أي إعلانات من شأنها أن تُعرّض مسار التفاوض للخطر، وهو ما يعكس الفهم الحقيقي لدول المنطقة للنهج الإثيوبي الرامي لملء خزان السد من جانب واحد، وما يتبعه من مخاطر متعددة على دولتي المصب. وعلى الرغم من التكتيك الإثيوبي المستخدم في تناول هذا الملف الذي أصبح واضحًا للجميع؛ إلا أن مصر والسودان أظهرتا مرونة من خلال تدعيم ما جاء في مشروع القرار التونسي لحل الأزمة، وهو ما عكسه خطاب كلٍّ من وزير الخارجية المصري ووزيرة الخارجية السودانية خلال جلسة مجلس الأمن.

مسارات معقدة

- إن المتأمل للجلسة التي انعقدت في مجلس الأمن في (8 يوليو 2021) حول سد النهضة، يجد أنها تقاربت وبصورة كبيرة مع الطرح التونسي، وتركزت في جوهرها على مشروع القرار المقدم منها حول تلك القضية بالرغم من المساعي الإثيوبية لتفريغ الجلسة من مضمونها، وتصوير الواقع بأنه على غير صلة بدور مجلس الأمن. ونتيجة للزخم الذي حظي به ملف سد النهضة العالق منذ سنوات، جاءت الرؤية الأوروبية والأمريكية وعدد كبير من دول المجلس –باستثناء روسيا- متقاربة بصورة كبيرة مع الطرح التونسي، وحتمية التفاوض للتوصل إلى اتفاق ملزم بين الأطراف الثلاثة، وعدم التصعيد في هذا الأمر تحت مظلة الاتحاد الإفريقي.

- يختلف ما جرى في مجلس الأمن هذه المرة عن الجلسة التي عقدها في التاسع والعشرين من يونيو 2020، والتي لم تُحقق نتائج إيجابية تُنهي حالة النزاع المصري السوداني مع إثيوبيا، غير أنها باتت تُتداول في المحافل الدولية لإثبات حق مصر والسودان وكشف إثيوبيا ونهجها المتعنت في هذا الملف، بيد أن مخرجات هذا الاجتماع لم ترتقِ إلى حد الإنصاف لدولتي المصب، فلم يُحِل المجلس النزاع لمحكمة العدل الدولية، ولم يوصِ بتوصية محددة لأطراف النزاع تُحفظ في السجل الرسمي لمجلس الأمن، وكذلك لم يرتقِ الوضع لوساطة الأمين العام، بل اقتصر الوضع على إحالة الملف لمنظمة الاتحاد الإفريقي باعتبارها المنظمة الإقليمية لتسوية هذا النزاع.

- إن المسئولية الحقيقية تقع الآن على مجلس الأمن للضغط على الأطراف للعودة للمفاوضات الجادة المُحددة زمنيًا للتوصل لاتفاق ملزم وقانوني للأطراف تحت مظلة الاتحاد الإفريقي، وذلك لأن فشل المجلس في استخراج قرار دولي يُلزم كافة الأطراف للانخراط الجاد في مفاوضات محددة بسقف زمني تُفضي إلى تفاهمات مشتركة واتفاقية قانونية سيؤدي إلى تأزم الوضع في إقليم القرن الإفريقي، ويُتيح الحق لمصر والسودان في اتخاذ الخيارات البديلة والمكلفة للجميع لحماية أمنها المائي.

ختامًا، إن مسار التفاوض حول ملف سد النهضة فشل بسبب التعنت الإثيوبي، برغم المرونة التي أبدتها دولتا المصبّ، مما دفع القاهرة والخرطوم للتوجه لمجلس الأمن للاضطلاع بشئونه في هذا الملف، انطلاقًا من كون الأزمة تعد أحد مرتكزات الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو ما يتطلب معه فهمًا حقيقيًا من جانب أعضاء مجلس الأمن لمخاوف مصر والسودان، واستصدار قرار دولي يدعو للانخراط في مفاوضات جادة بإشراف ومراقبة دولية يتم خلالها بلورة اتفاق قانوني وملزم ينظم عملية الملء والتشغيل لسد النهضة، وذلك للحيلولة دون الوصول لنقطة صفرية مرة أخرى.

احتمالات تجدّد التصعيد الأمني في غـــزة

* شادي محسن
باحث بوحدة الدراسات الإسرائيلية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تستمر إسرائيل في شنّ ضربات جوية متفرقة للمواقع المدنية والعسكرية التابعة لحركة حماس في قطاع غزة، في مقابل استمرار إطلاق الأخيرة للبالونات الحارقة صوب المناطق الزراعية الاستيطانية في غلاف غزة. يتزامن ذلك مع سياسات إسرائيلية متصلبة مدفوعة باعتبارات سياسية وأمنية. وتتسبب هذه الوقائع المتتالية في خلق مشهد قابل للتفجر في أي لحظة. فهل ثمة احتمالات لتجدد التصعيد الأمني في غزة بعد وقف إطلاق النار الأخير الذي توقفت بموجبه الحرب الإسرائيلية الرابعة على القطاع؟.

محفزات التفجر

تتجمع جملة من المدخلات المستجدة على تقدير الموقف الأمني والسياسي فيما يتعلق بوضع قطاع غزة، ومحددات العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية وحركة حماس. ويمكن وصف هذه المدخلات بـ"الضاغطة"، خاصة على الجانب الإسرائيلي، ومن أبرزها ما يلي:

- **سياسات إسرائيل لمحاصرة حماس:** استجد متغيران على معادلة صنع القرار الإسرائيلي فيما يتعلق بغزة، هما: ملف إعادة الإعمار، والأموال القطرية. إذ تحرص الحكومة الإسرائيلية الجديدة على ألا يتحول الملفان المذكوران إلى أدوات داعمة لحماس للاستفادة بترميم قوتها العسكرية مرة أخرى. لذا "تؤجل" إسرائيل الموافقة على رفع الحصار عن قطاع غزة بعد إتمام الاتفاق مع حماس على هدنة طويلة الأمد، كما "ترفض" دخول الأموال القطرية إلى قطاع غزة لعدم وقوعها في يد حماس وتوظيفها عسكريًا.

- **ترميم نظرية الردع الإسرائيلية:** ويتحكم بهذه النظرية محدِّدان رئيسيان، هما:

(1) إعادة النظر في معادلة الردع ضد حركة حماس بهدف ضمان استقرار الوضع الأمني في قطاع غزة في مواجهة حماس، إذ اتفقت القراءات الاستراتيجية الإسرائيلية على أن النتيجة العسكرية النهائية "لا أحد منتصر"، إن لم تتفوق حماس استراتيجيًا على إسرائيل نتيجة تفلت الجبهات وإظهار قصور بطاريات القبة الحديدية. وقدّر الجيش الإسرائيلي مؤخرًا أن حماس ما زالت تمتلك ثمانية آلاف صاروخ من أصل أربعة عشر ألف صاروخ متاحة قبل حرب مايو 2021، وكثير منها منتج محليًا بدعم تكنولوجي إيراني. وتشعر إسرائيل بالقلق من أن تدفق المساعدات الجديدة إلى قطاع غزة سيستخدم لإعادة بناء هذه الترسانة.

(2) القضاء على حركة حماس في إطار مواجهة وكلاء إيران في المنطقة، وتحييد التهديدات المحتملة في الجبهات المتفرقة في الجنوب حيث قطاع غزة، والشمال حيث سوريا ولبنان. تتمثل وجهة النظر الإسرائيلية في أن التهديد الإيراني في المنطقة لا ينحصر فقط في تكنولوجيتها النووية، بل نفوذها الإقليمي عبر وكلائها.

- **اتجاهات الرأي العام الفلسطينية والإسرائيلية الدافعة للعنف:** حسب استطلاعات الرأي الفلسطينية (يوليو 2021) ارتفعت نسبة تأييد الفلسطينيين لاستئناف المواجهات المسلحة بين حماس وإسرائيل إلى 60%. ويعزز هذا الاتجاه أن هناك نسبة 77% من الفلسطينيين يعتقدون أن حماس انتصرت في الحرب الأخيرة في غزة. أما نتائج استطلاعات الرأي الإسرائيلية (يونيو 2021) فيعتقد 67% من الإسرائيليين بضرورة استئناف الحرب مع حماس لتحقيق الهدف الأساسي وهو استعادة الأسرى الإسرائيليين في غزة. وهو ما يفسر أول تصريحات "نفتالي بينيت" بعد تسلمه منصب رئاسة الحكومة الإسرائيلية فورًا عقب وقف إطلاق النار: "بعدم استبعاده تجدد الحرب ضد حماس".

احتكاك محدود

- وصلت مفاوضات المساعدات بين إسرائيل وحركة حماس إلى طريق مسدود في يونيو 2021، حيث رفضت الأخيرة عرضًا تدعمه إسرائيل وتتوسط فيه الأمم المتحدة لآلية جديدة من شأنها أن تضع قيودًا أكثر صرامة على التمويل الجديد لغزة مقارنة بالصفقات السابقة. وهددت حماس باستئناف المناوشات على الحدود الجنوبية. خلال السنوات الأربع الأخيرة من ولاية رئيس الوزراء السابق "بنيامين نتنياهو"، استخدمت إسرائيل استراتيجية المساعدة مقابل السلام مع حماس في غزة التي سمحت بدخول الأموال الأجنبية إلى القطاع مقابل وقف الهجمات المسلحة. ومع ذلك، فإن حكومة "بينيت" الجديدة تضم المزيد من الصقور الذين يعتقدون أن الاستراتيجية فشلت في منع الحشد العسكري لحماس، وتميل إلى تبني استراتيجية جديدة تستهدف من خلالها تأطير العلاقة مع حماس بمعادلة ردع تصمد أمام أي اضطراب أمني في غزة.

- خلال حرب مايو 2021، اتخذت وسائل الإعلام الدولية، بما في ذلك وكالة "أسوشيتيد برس"، نبرة أكثر انتقادًا للعمليات العسكرية الإسرائيلية، مما مثّل تحولًا ملحوظًا من التغطية الأكثر حيادية لماضي المواجهات الإسرائيلية الفلسطينية. وتسبب ذلك في تدهور الصورة الدولية لإسرائيل في المجتمع الدولي، وهو ما دفع الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي الأمريكي للضغط على الإدارة الأمريكية لإدانة استمرار الحرب، والتدخل لوقف إطلاق النار بين الجانبين.

- تحرص الحكومة الإسرائيلية الجديدة على فتح قنوات اتصال هادئة ومغلقة مع الإدارة الأمريكية من أجل تنسيق التحرك المشترك بشأن التهديد الإيراني على الأمن القومي الإسرائيلي. وتتبدى ملامح توافق بين الجانبين بشأن طرق التعامل مع أزمة الاتفاق النووي الإيراني، ومن شأن التصعيد الأمني في غزة أن يحبط تقدم التفاهمات الأمريكية الإسرائيلية، وقد يؤدي في النهاية إلى عكس السياسات الأمريكية الموالية غير المشروطة لإسرائيل، خاصة وأن أعضاء في الحزب الديمقراطي الأمريكي باتوا أكثر صراحة في هجومهم على إسرائيل.

- أما بشأن ملف المستوطنات في الضفة الغربية، فقدمت الحكومة الإسرائيلية بادرة باتجاه تهدئة الأوضاع شرقي القدس وفي الضفة؛ إذ قررت الحكومة تهجير المستوطنين من البؤرة الاستيطانية غير الشرعية "أفيتار". وهو ما يُقلل من فرص اندفاع حماس للتصعيد بدعوى الدفاع الوطني، وحصر مبررات التصعيد على التوظيف السياسي لحماس فقط، وهو ما قد يتسبب في انخفاض شعبية حماس في وقت تتدهور فيه شعبية السلطة الفلسطينية بعد مقتل "نزار بنات" المحسوب على حركة حماس.

- تتبدى ملامح سياسة مستجدة لحركة حماس وهي خلق مربع الاضطراب في الضفة الغربية من أجل إرباك الحسابات الإسرائيلية، وكذلك السلطة الفلسطينية في رام الله. يتبين ذلك في سلسلة الاعتقالات التي تنفذها إسرائيل ضد عناصر حماس في الضفة مثل "جمال الطويل" في 2 يونيو

2021، وما استتبعه من تصريحات من حماس: "إن اعتقال الجيش الإسرائيلي للشيخ جمال الطويل، لن يُخمد صوت المقاومة في الضفة، وإن أبناء وقيادات الحركة هم جميعًا جنود للمقاومة، وسيواصلون طريق الحرية والتحرير رغم التضحيات".

- يحدد المشهد الأمني في غزة طبيعة الجهود الإقليمية التي تقودها مصر، والدولية التي ترعاها الولايات المتحدة، لضمان وقف إطلاق النار في غزة لعدم تفلت الأزمة وانتقالها إلى تطورات إقليمية غير محسوبة.

اتضح ذلك في التقارير التي تشير إلى اتصال الرئيس "عبدالفتاح السيسي" برئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد لبحث سبل استمرار الهدوء في غزة، وكذلك الإشارة إلى احتمال زيارة الأخير إلى مصر، وهو ما قد يؤشر على التطور الإيجابي في اتفاق هدنة مع حماس.

ختامًا، يمكن القول إن إسرائيل وحماس ستلتزمان بخطوط الاحتكاك المحدود منعًا لتفجر أزمة جديدة غير محسوبة التداعيات على جميع الأطراف.

ملف العدد

قضايا السياسات العامة

1

«حياة كريمة».. عودة الفائض لتنمية الريف

خطة تطوير الريف المصري، المعروفة بمبادرة "حياة كريمة"، هي أكبر محاولة من نوعها لإعادة صياغة شكل الحياة في ريف مصر. فالقاهرة ومدن مصر الكبرى هي واجهات مصر الثقافية والعمرانية والاقتصادية، لكن النهضة الجارية في الحواضر المصرية لا تعكس الخبرة الحياتية التي يمر بها المصريون، الذين ما يزال أغلبهم يعيش في الريف، بكل ما تعنيه الفجوة بين ريف مصر وحواضرها من خصم من رصيد التكامل الوطني والحقوق المتساوية للمصريين.

2

تطوير الريف.. عماد المشروع الوطني المصري

"جرأة الحلم".. هي العبارة التي يستخدمها الرئيس "عبدالفتاح السيسي" في وصف أحلامه لبلاده، وكثيرًا ما ينصح كبار المسئولين في اجتماعات مغلقة، أو في مناسبات عامة، بالتحلي بها في استشراف رؤى المستقبل، واقتحام مشكلات مزمنة، يمكن بجرأة التطلعات وصلابة الإرادة إيجاد حلول لها في أوقات قياسية. من أبرز المشروعات القومية التي تعبر عن هذه الجرأة هو "حياة كريمة" الذي يستهدف تطوير كل قرى مصر تطويرًا شاملًا في غضون 3 سنوات بتكلفة تتجاوز 700 مليار جنيه لإحداث نقلة حقيقية في أحوال 58 مليون مصري، أي أكثر من نصف عدد سكان البلاد.

3

اقتصاديات «حياة كريمة» بين التمويل والتنمية

"مبادرة حياة كريمة هي الأهم في التاريخ المصري، وربما تكون على المستوى العالمي".. هكذا صرحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية "هالة السعيد"، خلال مناقشة مشروع الموازنة العامة بمجلس النواب في الـ14 من يونيو 2021. يدلل التصريح على أهمية المبادرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تسهم بخلق فرص عمل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للقرى، فضلًا عن تشغيل شركات البناء والتشييد التي شهدت ركودًا خلال العام الماضي.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (25) - 1 يونيو 2021

4

إدارة التنسيق
بين المؤسسات في «حياة كريمة»

في 30 يونيو الماضي، شهد الرئيس "عبدالفتاح السيسي" اصطفاف المعدات الهندسية والمركبات المشاركة بمشروع تطوير قرى الريف المصري، والذي يندرج ضمن أعمال المبادرة الرئاسية "حياة كريمة". جاء هذا الحدث كخطوة استعدادية من قبل الدولة لتدشين المشروع التنموي الأكبر في تاريخ البلاد، حيث يُنتظر في 15 يوليو 2021 أن تُطلق القيادة السياسية إشارة البدء لأعمال تطوير قرابة 4800 قرية، وهو ما سيحسّن من جودة الحياة المتوفرة لأكثر من 58 مليون مواطن مصري.

5

الفجوة بين الريف والحضر..
مؤشرات تنموية

يناير 2019 كان موعد إطلاق مبادرة "حياة كريمة" لتحسين مستوى الحياة لـ58 مليون مواطن من الفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة، بتخصيص 103 مليارات جنيه لتطوير القرى الأكثر احتياجًا، وتوفير كافة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية. لقد نجحت مبادرة "حياة كريمة"، وقررت الدولة تحويلها إلى مشروع متكامل وشامل لتطوير الريف المصري. وفي هذا الملف بعض المقارنات بين الريف والحضر من أجل إيضاح الفجوة المطلوب سدها. اعتمدنا في إعداد هذا الملف على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لإيضاح حقيقة الوضع قبل انطلاق المبادرة.

"حياة كريمة"..
عودة الفائض لتنمية الريف

* د. جمال عبدالجواد
عضو الهيئة الاستشارية ومدير برنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خطة تطوير الريف المصري، المعروفة بمبادرة "حياة كريمة"، هي أكبر محاولة من نوعها لإعادة صياغة شكل الحياة في ريف مصر. فالقاهرة ومدن مصر الكبرى هي واجهات مصر الثقافية والعمرانية والاقتصادية، لكن النهضة الجارية في الحواضر المصرية لا تعكس الخبرة الحياتية التي يمر بها المصريون، الذين ما يزال أغلبهم يعيش في الريف، بكل ما تعنيه الفجوة بين ريف مصر وحواضرها من خصم من رصيد التكامل الوطني والحقوق المتساوية للمصريين.

القرية.. منتج الثروة

- الحضارة المصرية هي حضارة زراعية، فالأرض والفلاح هما مصدر الثروة التي مولت تشييد مظاهر تلك الحضارة منذ عصر ملوك الفراعنة العظام. لكن بينما كان يجري توجيه فائض الثروة للنهوض بجودة الحياة في العاصمة والحواضر الكبرى، بقي الريف المصري على حاله لقرون طويلة، باستثناء جهود قليلة متفرقة.

- تشكل الريف المصري تلقائيًا منذ آلاف السنين، عندما تكونت تجمعات بشرية صغيرة، كان كل منها نواة لقرية مصرية من آلاف القرى التي صنعت ريف مصر عبر التاريخ. اختار المصريون المناطق المرتفعة، من التلال والأكوام، ليبنوا عليها بيوتهم، حماية لها من الفيضان، في حين زرعوا الأراضي المنخفضة المحيطة بهذه المرتفعات الصغيرة، والتي سهل انخفاضها، وقربها من مستوى المياه في النهر، حصولها على ما تحتاجه من مياه الري بأقل جهد ممكن لرفع ونقل المياه.

- كان الفيضان يأتي كل عام ليغمر الأرض الزراعية المنخفضة، فيما تظل البيوت المبنية على الأرض المرتفعة في مأمن. مع انتهاء موسم الفيضان، تنحسر مياه النهر لتكشف عن أراضٍ خصبة جاهزة لغرس البذور، فينزل الفلاحون من قراهم المرتفعة ليعملوا في الحقول، حرثًا وغرسًا وحصادًا، حتى يأتي الفيضان في دورته الجديدة.

- نظرًا لمساحة الأرض المحدودة فوق الكوم أو التلة التي بُنيت عليها القرية، فإن شوارع القرية ضيقة، وبيوتها متلاصقة. لقد ولّدت هذه التجمعات القروية نمطًا اجتماعيًا لحياة ثقافية واجتماعية مشتركة، اتسمت بالتزاحم في سبيل تسهيل التعاون والاحتماء المتبادل من مخاطر الفيضان، فمنحت التكوين الاجتماعي المصري أهم ملامحه: الازدحام بكل ما يسببه من صراعات، وكل ما يوفره من فرص للتضامن.

- القرية المصرية بهذا التصميم هي الإبداع التلقائي للفلاح المصري، منتج الثروة، وسبب الحياة ومصدر الخير في هذا الوادي القديم. لكن بينما كانت العاصمة والحواضر تزدهر، ظل الريف محكومًا بحتميات النهر والفيضان، فكانت المدينة تتغير، فيما بقي الريف ثابتًا على حاله في حتمية وقدرية لا فكاك منها، فكان الفلاح المصري في مطلع القرن العشرين يمارس حياته بنفس الطريقة التي عاش بها الفلاح في زمن ملوك مصر من عظام الفراعنة، وهو ما تشهد به الرسومات على جدران المعابد، وما جاء في كتاب "وصف مصر" بعد ذلك بثلاثة آلاف عام.

تحديث دون مواءمة

- لقد جرى تحديث نظام الري المصري، بدءًا من القرن التاسع عشر، وتم إنشاء القناطر والترع والمصارف الكبرى، أعقب ذلك بناء الخزانات والسدود، بدءًا بسد أسوان 1906، الذي تمت تعليته مرتين بعد ذلك خلال العقدين التاليين. لقد سمحت هذه المشروعات بإحداث تغيير تدريجي في العلاقة بين الفلاح والأرض والنهر، وسمحت بزراعة المزيد من الأرض والمحاصيل، وزيادة الثروة. غير أن التحرير الكامل للريف المصري من الاعتماد على الفيضان لم يحدث إلا بعد بناء السد العالي، الذي مكّن مصر من السيطرة الكاملة على الفيضان.

- لم يعد بذلك خطر الغرق قائمًا، كما لم تعد الحاجة قائمة لمواصلة السكن فوق الكوم أو التل، فنزل الفلاحون من قراهم المرتفعة، وبنوا بيوتهم في أي مساحة خالية، في الوقت الذي زادت فيه مساحة الأرض

المزروعة، وزادت كمية الغذاء المتاح، فيما كان تقدم الرعاية الصحية يتزايد في البلاد، منذ أن أدخل "محمد علي باشا" التطعيمات، وأنشأ المستشفيات الحديثة بمعاونة الفرنسي "كلوت بك"، مؤسس كلية الطب المصرية.

- أدى كل هذا إلى زيادة عدد السكان، وزادت الحاجة إلى مزيد من البيوت، وتوسعت القرية في اتجاه السفح، فاختلطت المساكن بالأرض الزراعية في عشوائية، وأصبح البناء على الأرض الزراعية ممكنًا، وأُقيمت قرى جديدة وتجمعات سكانية متفاوتة الحجم وسط الحقول، وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل السيطرة على الفيضان. لقد نشأت العزب نتيجة تطورات القرن التاسع عشر، فالملاك الكبار لم يفضلوا العيش في القرية المزدحمة فوق التل، واختاروا العيش وسط مزارعهم، وجذبت بيوتهم وملكياتهم الزراعية أسر الفلاحين التي عملت في أرض المالك الثري، وفي رعاية بيته الكبير المقام خارج القرية.

- حدث كل هذا تلقائيًا، ودون أي تخطيط مسبق، ودون أي محاولة للمواءمة بين متغيرات الاقتصاد والمجتمع والثقافة والاقتصاد والعمران، فكانت الأمور تحدث بمبادرات فردية، لتخدم المصالح الخاصة بالأسر الريفية، حتى لو كان في هذا تعارض مع مصالح المجموع الريفي والوطني.

- لقد تغير التركيب الاجتماعي للريف، واختفى كبار الملاك من الريف المصري بعد قوانين الإصلاح الزراعي، وبعد أن تولت قوانين المواريث تفتيت ما تبقى من ملكيات كبيرة، وانتشرت الملكيات القزمية بين سكان الريف الذين تضاعف عددهم عدة مرات. وانتقلت الملكيات الزراعية الكبيرة إلى الأراضي المستصلحة حديثًا في الصحراء، حاملة معها سمات عمرانية مختلفة تمامًا عن قرى الريف المصري القديم.

- اختفى كبار الملاك من ريف الدلتا والوادي، لكن العزب ظلت قائمة، وهي التي نعتبرها الآن توابع للقرى. أما المشكلة الكبرى التي تواجه القرى الحالية وتوابعها فتتمثل في نقص مساحات الأرض المخصصة للبناء والسكن، فزاد التزاحم، وأصبح من الصعب توفير الأرض اللازمة لبناء منشآت خدمية تستجيب لحاجات السكان، من المدارس والمستشفيات ومراكز الشرطة ومكاتب البريد والوحدات المحلية ومكاتب الجهاز الإداري للدولة.

المدينة تنزح الفائض

- لعقود طويلة لم يكن توفير هذه الخدمات خاضعًا لخطة حكومية، وإنما كان موضوعًا للواسطة والضغوط وممارسة النفوذ. لقد تولى الملاك الكبار القيام بهذه المهمة في قراهم وتوابعها في زمن ما قبل عام 1952، أما بعد الإصلاح الزراعي فقد أصبح استجلاب الخدمات لأهل الريف هو المجال الرئيسي للمنافسة بين المتنافسين على الفوز بثقة الناخبين الريفيين في الانتخابات النيابية، وكانت هذه هي فرصة أهل الريف الوحيدة للحصول على الخدمات، في ظل انشغال الحكومة بأولويات أخرى.

- المفارقة هي أنه بينما كان السياسيون والمثقفون من أهل المدينة ينظرون باستعلاء لنائب الخدمات الريفي، لأن الحكومة كانت توفر لهم ما يحتاجونه دون حاجة لوساطة النائب، فإن الأخير كان هو فرصة أهل الريف للحاق ببعض الخدمات. بل إنه بينما كان الريف هو المصدر الأساسي لإنتاج الثروة في البلاد، فإن فائض هذه الثروة يتم نزحه إلى المدينة، ليعاد استثماره فيها، سواء في شكل مظاهر بذخ اجتماعي استفزازي، أو من أجل إنشاء مشروعات عمرانية وخدمية وصناعية تستجيب لحاجات أهل المدن. حدث هذا بسبب ظاهرة الملاك الكبار الغائبين، الذين كانوا يستمدون ثروتهم من الريف،

فيما كانوا يعيشون في المدينة، بلا أي مصلحة في إعادة استثمار جزء من مداخيلهم لتنمية الريف، فقد كان مكتوبًا على الريف أن يواصل تمويل رفاهية المدينة، حتى بعد أن أصبح الفلاحون يصوتون في الانتخابات، وبعد أن أصبح لهم حزب وطني يضعون ثقتهم فيه (حزب الوفد).

- لقد أطلق المصلحون الدعوات لرفع الإجحاف الواقع على أهل الريف، منذ مطلع القرن العشرين، وحاولت بعض الحكومات الاستجابة لهذه الدعوات، غير أن برنامجًا متكاملًا للنهوض بالريف لم يتم تنفيذه طوال هذه السنوات. كانت حكومة "علي ماهر باشا" هي صاحبة أول محاولة طموحة للنهوض بالريف، فأنشأت وزارة الشئون الاجتماعية في عام 1939، وتوالت في السنوات التالية برامج النهوض بالريف، فتم إقرار قانون الصحة القروية، وأنشأت وزارة المعارف سلسلة المدارس القروية، لكن كل هذه الجهود جاءت جزئية ومتقطعة، لم تترك أثرًا مهمًا على وجه الحياة في الريف.

- كان لدى ثورة يوليو طموحات كبيرة تخص الريف، وكان لقوانين الإصلاح الزراعي أثر مهم في تعزيز فئة الفلاحين الصغار والمتوسطين، وإعادة توزيع الدخل في الريف. غير أن حكومة الثورة واصلت نزح الفائض الاقتصادي من الريف لاستثماره في المدينة، من خلال نظام الدورة الزراعية، واحتكار الدولة لتجارة المحاصيل الرئيسية. لقد كان فائض الإنتاج الزراعي هو مصدر تمويل برنامج التصنيع الطموح، ومشروعات التنمية والخدمات الكبرى في المناطق الحضرية. صحيح أن الريف قد حصل على بعض المنافع في شكل بناء المدارس ودور الرعاية الصحية ومنشآت خدمية متنوعة؛ إلا أن الفجوة بين الريف والمدينة ظلت متسعة، وظل الريف مرادفًا للفقر ونقص الخدمات.

- حاول نظام "مبارك" الإدلاء بدلوه في مسألة تنمية الريف، ووضع في سبيل ذلك، في عام 1993، برنامج "شروق"، وهو برنامج طموح لتنمية الريف؛ إلا أن الأفكار الرائعة التي وردت في هذا البرنامج لم تذهب بعيدًا عن صفحات الورق الذي كُتبت عليه. كانت كل محاولة من هذه المحاولات تترك أثرًا ضئيلًا على وجه الحياة في ريف مصر، وعبر هذه الآثار الضئيلة المتناثرة، تغير وجه الحياة في الريف المصري ليصل إلى الصورة التي نعرفها اليوم، والتي لم تصنعها البرامج الحكومية، بقدر ما صنعتها عشوائية مبادرات الأهالي، خاصة مع انتشار ظاهرة العائدين من النفط، بكل ما في ذلك من فجوة في جودة الحياة بين الريف والمدينة، ومن اختلاط مظاهر الحياة الحضرية والريفية بشكل عشوائي، ومن تزاحم ونقص في أماكن السكن والخدمات، ومن تعدٍّ على الأرض الزراعية.

مشروع طموح

- "حياة كريمة" هو برنامج جديد يستهدف جودة حياة أهلنا في ريف مصر، ولكنه ليس مجرد برنامج إضافي سيتعثر بعد قليل، مثلما تعثرت البرامج والخطط التي جربتها الحكومات من قبل. لقد تم وضع برنامج "حياة كريمة" ليصل إلى منتهاه، لأن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تخصيص تمويل كبير كافٍ لتغطية احتياجات برنامج للتنمية الريفية طوال فترة تنفيذ البرنامج؛ كما يجري فيها تحويل الموارد من المدينة إلى القرية بغرض تنمية الأخيرة؛ وأيضًا تُظهر فيها القيادة السياسية هذا المستوى الرفيع من الالتزام الشخصي والمباشر بتنفيذ البرنامج؛ حيث ينشغل رئيس الدولة بتدارس وتوجيه أدق تفاصيل المشروع، وأظن أنّ في هذا ما يكفي من ضمانات لإنجاح هذا المشروع الطموح.

تطوير الريف.. عماد المشروع الوطني المصري

* أ. ياسر رزق
الكاتب الصحفي

"جرأة الحلم".. هي العبارة التي يستخدمها الرئيس "عبدالفتاح السيسي" في وصف أحلامه لبلاده، وكثيرًا ما ينصح كبار المسئولين في اجتماعات مغلقة، أو في مناسبات عامة، بالتحلي بها في استشراف رؤى المستقبل، واقتحام مشكلات مزمنة، يمكن بجرأة التطلعات وصلابة الإرادة إيجاد حلول لها في أوقات قياسية. من أبرز المشروعات القومية التي تعبر عن هذه الجرأة هو "حياة كريمة" الذي يستهدف تطوير كل قرى مصر تطويرًا شاملًا في غضون 3 سنوات بتكلفة تتجاوز 700 مليار جنيه لإحداث نقلة حقيقية في أحوال 58 مليون مصري، أي أكثر من نصف عدد سكان البلاد.

"مارشال مصر"

- يُعد مشروع "حياة كريمة" من حيث الاتساع، وحجم الإنفاق، وقدر التأثير المتوقع على حياة المصريين؛ هو الأضخم على الإطلاق بين مرتكزات المشروع الوطني المصري لبناء الدولة الثالثة الحديثة. وربما لهذا وصفته الدكتورة "هالة السعيد" وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بأنه مشروع "مارشال مصري"، أي طبعة مصرية من المشروع الذي أطلقه "جورج مارشال" وزير الخارجية الأمريكي في إدارة الرئيس "ترومان" لإعادة إعمار غرب أوروبا بعد الدمار الذي حاق بها أثناء الحرب العالمية الثانية.

- مشروع "حياة كريمة" لم تتضمنه "رؤية مصر 2030"، وتحديثاتها الأخيرة؛ وإنما هو رؤية شاملة جديدة تجمع كل برامج تحديث المرافق والخدمات المستهدفة في القرى، في سياق مشروع عملاق موحد لا يقتصر على مد شبكات مياه الشرب وتحسين شبكات الطرق وإنشاء مدارس ومستشفيات جديدة؛ وإنما يشمل مجالات أخرى بما يؤدي إلى خفض معدلات الفقر وتحسين جودة الحياة لسكان الريف المصري، مما سيؤدي إلى اختصار المدى الزمني لمؤشرات مستهدفة في "رؤية 2030"، بحيث يتم الوصول إليها عام 2024، ووضع مستهدفات جديدة أعلى طموحًا.

- في مطلع رئاسته، تحدث الرئيس "السيسي" عن مشروع رائد لإقامة "ريف مصري جديد" قوامه 1.5 مليون فدان، كمرحلة أولى تستهدف إنشاء تجمعات زراعية صناعية سكنية في تلك المناطق الصحراوية التي سيتم استصلاحها بغرض خلخلة الزيادة السكانية في الدلتا والوادي، وتوفير فرص تشغيل وأماكن للسكن للقادمين الجدد من أبناء الريف إلى سوق العمل، فضلًا عن زيادة المعروض في الأسواق من الخضر والفاكهة لضبط الأسعار وكبح الغلاء.

- ظنّ البعض أن ذلك المشروع هو بديل عن تطوير الريف المصري القديم، وأن تحسين أحوال القرى ليس ضمن أولويات الحكم. إلا أنه بعد ذلك أيقن أبناء القرى أن الريف المصري ليس غائبًا عن أولويات المشروع الوطني المصري الشامل، لا سيّما مع توسع نطاق مشروع "الريف المصري الجديد" وتزاوجه مع مشروع الدلتا الجديدة على جانبي طريق الضبعة، ومشروعات الاستصلاح التي تباشرها وزارة الزراعة في سيناء وتوشكى وغيرهما لتصل مساحات الأرض المستهدف استصلاحها إلى قرابة 4 ملايين فدان. وانطلق مشروع تحت اسم "حياة كريمة" في يناير عام 2019 لتطوير 375 قرية، أي حوالي 8% من عدد قرى مصر، وتقرر اختيار القرى الأكثر فقرًا ليشملها هذا المشروع.

تطور المشروع

- أصبح تطوير الريف المصري هو عماد مشروع الدولة الحديثة، وأهم مشروعاتها القومية وأكبرها على الإطلاق، عندما كلف الرئيس "السيسي" الحكومة، في اجتماع عقده يوم 23 ديسمبر الماضي، بتحويل برنامج "حياة كريمة" لتطوير 375 قرية إلى مشروع جامع يستهدف تطوير 1500 قرية في عام (2021/2022) كمرحلة أولى، في سياق 3 مراحل لتطوير جميع قرى مصر حتى عام (2023/2024) أي مع انتهاء هذه الفترة الرئاسية.

- عبر سلسلة من الاجتماعات، جرى حصر 1500 قرية تقع في زمام 52 مركزًا تشملها المرحلة الأولى، وتم اختيارها من القرى التي تبلغ نسبة الفقر بها 70% فأكثر، وقُدرت التكلفة اللازمة لتطويرها بنحو 200 مليار جنيه، وتم البدء بتطوير قرى مركز أبو قرقاص بالمنيا،

وقرى ساحل سليم بأسيوط. وتقرر أن تشمل المرحلة الثانية في العام المقبل القرى التي تتراوح معدلات الفقر فيها بين 50% و70%، على أن تشمل المرحلة الثالثة في العام التالي القرى التي تقل نسب الفقر بها عن 50%. وجرى حصر القرى المصرية التي سيشملها مشروع "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري خلال السنوات الثلاث، ويبلغ عددها 4741 قرية يتبعها 30 ألفًا و888 من التوابع والكفور والنجوع في 26 محافظة باستثناء محافظة القاهرة التي لا تتبعها قرى.

- في البداية، قُدرت التكلفة المبدئية لمشروع "حياة كريمة" بنحو 513 مليار جنيه، ثم زادت التكلفة التقديرية إلى 600 مليار جنيه، ثم إلى أكثر من 700 مليار جنيه بعدما أصبح المشروع يتضمن مد خدمات الصرف الصحي التي تغطي 50% من القرى لتشمل جميع قرى الريف، وتحسين كفاءة محطات المياه ومد شبكاتها إلى التوابع، ورصف الطرق الداخلية، وإنشاء مدارس ومستشفيات، ومد شبكات الاتصالات والخدمات الرقمية والغاز الطبيعي، وإنشاء مساكن جديدة، وتحسين كفاءة المنازل القائمة، وإصلاح المساكن التي يفتقر بعضها إلى أسقف، وهدم البيوت القديمة وإنشاء منازل كريمة بديله لقاطنيها، بجانب تبطين جوانب الترع في الدلتا وعلى جانبي النهر في وادى النيل مع تطوير نظم الري.

مرتكزات المشروع

- من أهم ركائز المشروع إنشاء مجمعات صناعية بالقرى الرئيسية، ولا سيما في مجالات التصنيع الزراعي والصناعات التي تتوافر بها ميزة نسبية لكل منطقة. ولم يغفل المشروع الجانب الثقافي لزيادة الوعي وتعميق الثقافة وتبني المواهب بالقرى، إذ استهدف إنشاء مراكز ثقافية متنقلة، وتطوير قصور الثقافة بالمراكز، وبيوت الشباب العربي.
- مع انطلاق هذا المشروع الذي يستهدف مكافحة الفقر متعدد الأبعاد، وتحسين جودة الحياة لسكان الريف، تقرر إطلاق الخطة التنفيذية للتنمية للأسرة المصرية في أكتوبر المقبل التي تتطلع إلى ضبط معدلات النمو السكاني، وتمكين المرأة، وكذلك إطلاق برنامج لمحو الأمية في القرى، والتدريب المهني على الحرف وريادة الأعمال.
- من المتوقع بنهاية المراحل الثلاث لمشروع "حياة كريمة" أن تزيد التكلفة عن المبلغ المقدر حاليًا بحوالي 700 مليار نظرًا للارتفاع المتوقع في تكلفة إنشاء محطات المياه والصرف الصحي، ومواد البناء، بجانب الإضافات التي يجري إدخالها على المشروع في ضوء المبادرات الجديدة، ومنها المراكز الثقافية المتنقلة.

اهتمام رئاسي

- يشرف الرئيس "السيسي" بنفسه على كل جوانب "حياة كريمة"، عبر اجتماعات وزارية متتابعة، ويتولى الإشراف على التنفيذ رئيس مجلس الوزراء، وتقوم على التنفيذ وزارات التنمية المحلية والتخطيط والإسكان والمرافق والتربية والتعليم والصحة والشباب والثقافة، بجانب الهيئة الهندسية للقوات المسلحة. وتُشارك في جهود إتمام جوانب المشروع منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية، والمجلس القومي للمرأة والقطاع الخاص.
- عقد رئيس مجلس الوزراء اجتماعات مع اتحاد الصناعات وممثلي مجتمع الأعمال لطرح قوائم بالمنتجات المطلوبة من مكونات محطات مياه الشرب والصرف الصحي ومواسير الشبكات وخطوط الاتصالات ومواد البناء وغيرها، بحيث يتم توفير متطلبات المشروع من الإنتاج المحلي، وعدم اللجوء إلى الاستيراد.

- طرح الرئيس "السيسي" الشهر الماضي فكرة الاستعانة بالقوات المسلحة عن طريق تخصيص ضباط من القوات المسلحة للإشراف على تنفيذ المشروع بكل قرية، والتنسيق بين الجهات الحكومية لتذليل العقبات الإدارية، وتوفير النفقات، وتحقيق التكامل بين جهود الدولة والجهود الأهلية ومساهمات القطاع الخاص.

أهداف أخرى

ثمة أهداف أخرى لمشروع "حياة كريمة"، بجانب الهدف المباشر له وهو تطوير قرى الريف المصري وتحسين أحوال سكانه وخفض معدلات الفقر، يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- توفير فرص عمل لأبناء الريف داخل قراهم لتجنب هجرة العمالة إلى الحضر، عن طريق توفير فرص عمل مؤقتة لهم في مشروعات الرصف ومد الشبكات وبناء المدارس والمستشفيات، وفرص عمل دائمة في المصانع الصغيرة لتصنيع وتعبئة المنتجات الزراعية والمشروعات البيئية التي تتسم بها طبيعة كل منطقة، وسيتم إقامتها في مجمعات صناعية، ستقام على مساحة فدان أو فدانين داخل القرى أو في ظهيرها الصحراوي.

- تخفيف الضغط على مرافق الحضر وعلى خدماته من مدارس ومستشفيات بعدما تقل الحاجة إلى الانتقال للمدن والمراكز إثر توفير الخدمات وفرص العمل بالقرى، مما يساهم في تحسين المرافق بالمدن، وتخفيف الازدحام المروري بها، وتخفيض الكثافات بالمدارس، وتحسين الخدمة الصحية بالمستشفيات.

- تشغيل شركات المقاولات المتوسطة والصغيرة بالمراكز والمدن في مشروعات القرى بكل محافظة، ومن ثم زيادة قدرتها على التوظيف.

- التوسّع في طاقات المصانع المصرية التي يدخل إنتاجها في مكونات مشروع "حياة كريمة"، مثل كابلات الكهرباء، وخطوط المياه، والصرف، والغاز، ومكونات محطاتها، مما يعني زيادة الإنتاج، ومن ثم توفير فرص العمل والتشغيل، والمساهمة في كبح معدلات البطالة في هذه الظروف غير المواتية في ظل جائحة كورونا.

- يبدو مشروع "حياة كريمة" شديد التعقيد في تنفيذه بالنظر إلى أنه يشمل تطوير قرابة 4800 قرية على امتداد الجمهورية في فترة زمنية قصيرة (3 سنوات)، بعدما عانت من التهميش على مدى عقود، لكن حين يكتمل فلا شك أنه سيُحدث قفزة كبرى في كل مناحي الحياة على أرض مصر.

اقتصاديات "حياة كريمة" بين التمويل والتنمية

* بسنت جمال
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

"مبادرة حياة كريمة هي الأهم في التاريخ المصري، وربما تكون على المستوى العالمي".. هكذا صرحت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية "هالة السعيد"، خلال مناقشة مشروع الموازنة العامة بمجلس النواب في الـ14 من يونيو 2021. يدلل التصريح على أهمية المبادرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تسهم بخلق فرص عمل، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة للقرى، فضلًا عن تشغيل شركات البناء والتشييد التي شهدت ركودًا خلال العام الماضي.

فلسفة المبادرة

- أطلق الرئيس "عبدالفتاح السيسي" مبادرة "حياة كريمة" في الثاني من يناير 2019 لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا، ولا سيما في الريف المصري، كما تسهم بالارتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة لمواطني القرى. وتتضمن المبادرة ثلاث مراحل؛ الأولى: تشمل القرى ذات نسب فقر تتجاوز 70% وهي الأكثر احتياجًا، وتحتاج إلى تدخلات عاجلة، الثانية: القرى ذات نسب الفقر التي تتراوح بين 50% إلى 70%، الثالثة: القرى ذات نسب فقر أقل من 50%.

- ترتكز فلسفة "حياة كريمة" على الاستخدام الأمثل للدعم الحكومي المخصص للمبادرة في مساعدة الطبقات الأدنى دخلًا عن طريق التعاون مع أكثر من 20 وزارة وهيئة، و23 منظمة مجتمع مدني، فضلًا عن استغلال إمكانيات شركات التشييد في تطوير وبناء منازل في القرى الأكثر احتياجًا والمناطق العشوائية في الحضر.

تحتوي مبادرة "حياة كريمة" على شق للرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية بكافة مراحلها. وبناءً عليه، يُمكن تلخيص أهداف المبادرة في النقاط التالية:

- الاستثمار في تنمية الإنسان المصري.

- التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الأكثر احتياجًا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر.

- الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأسر في القرى الأقل دخلًا، وتمكينها من الحصول على كافة الخدمات الأساسية، وتوفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية.

- تطوير القرى الأكثر احتياجًا، وتوفير كافة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية.

- تطوير وإنشاء مدارس تعليمية لكافة المراحل، مع استهداف إقامة 13 ألف فصل، حيث بلغت نسبة الإنجاز أكثر من 20%.

- بناء أسقف ورفع كفاءة منازل، ومد وصلات مياه وصرف صحي.

- تجهيز عرائس، وتوفير فرص عمل عن طريق دعم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

- تقديم سلات غذائية للأسر الأكثر احتياجًا.

- إطلاق قوافل طبية للخدمات الصحية، ومشروعات لجمع القمامة وإعادة تدويرها.

مصادر التمويل

- تشترك الحكومة المصرية، ممثلة في الوزارات المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، في تمويل مبادرة "حياة كريمة"؛ إذ تسهم الأولى بنحو 80% من تكلفة المبادرة، بينما تتحمل الأخيرة نحو 20% من إجمالي التكلفة.

عرض لأهم شركاء المبادرة، سواء من الجهات الحكومية أو المدنية

- خصصت وزارة التخطيط وحدها في خطة التنمية المستدامة للعام المالي 2021/2022 نحو 200 مليار دولار لمبادرة "حياة كريمة"، يتم توزيعها على 11 قطاعًا مختلفًا، مثل: مشروعات الصرف الصحي وقطاعي الصحة والتعليم ومشروعات الكهرباء، ورصف الطرق، لتحسين حياة المواطنين بتلك القرى، ورفع مستوى معيشتهم، **كما يتبين من الشكل الآتي:**

توزيع مخصصات وزارة التخطيط مبادرة "حياة كريمة"

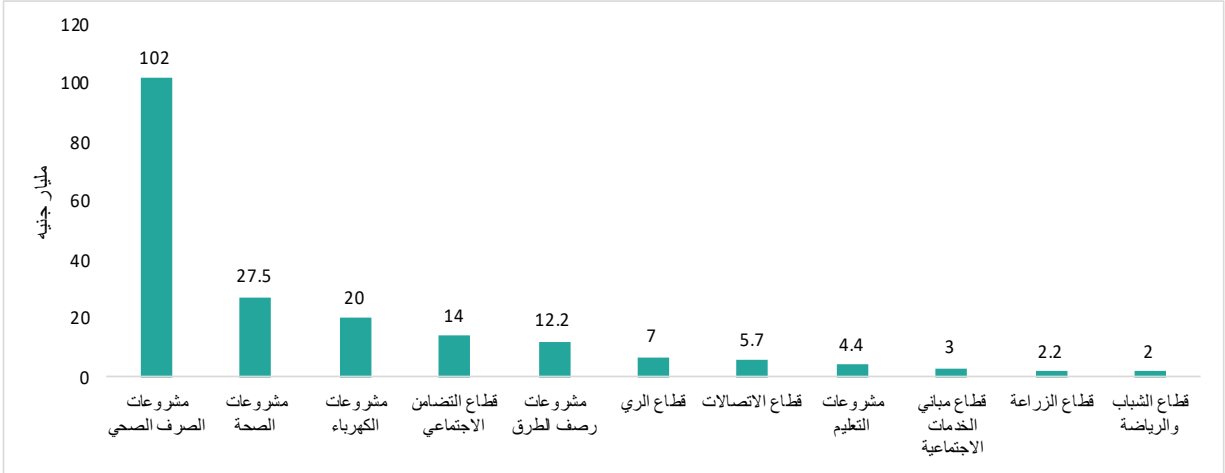

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- يتبين من الشكل السابق أن قطاع الصرف الصحي ومياه الشرب قد احتلّ المركز الأول في نصيبه من هذه المخصصات بنحو 51% من إجمالي المخصصات عند 102 مليار جنيه، تليه مشروعات الصحة والكهرباء عند 27.5 مليار جنيه و20 مليار جنيه، وأخيرًا قطاع الشباب والرياضة عند ملياري دولار.

- أعلن الرئيس "السيسي" في يونيو الماضي رصد مبلغ 600 مليار جنيه لتنفيذ المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري "حياة كريمة" خلال ثلاث سنوات ليتم تخصيص 200 مليار جنيه في العام لكل مرحلة خلال خطة التنفيذ، كما وجه بزيادة المخصصات المقدمة من جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للمبادرة إلى 1.4 مليار جنيه مقارنة مع 700 مليون جنيه المخصصة سابقًا.

تعزيز التنمية المستدامة

- تُسهم "حياة كريمة" في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق إفادة حوالي 58 مليون مواطن في القرى والمناطق النائية، إذ تضمنت المرحلة الأولى من المبادرة (التي بدأت في يوليو 2019 حتى نهاية 2020) 143 قرية في 46 مركزًا بحوالي 11 محافظة، ليصل عدد المستفيدين إلى 1.8 مليون مستفيد، فيما اشتملت المرحلة الثانية منذ بدايتها في يناير 2021 وحتى الآن على 127 قرية في 51 مركزًا بإجمالي عدد مستفيدين يبلغ 18 مليون مستفيد، **وهو ما يُبينه الجدول الآتي:**

المحافظة	قرى المرحلة الأولى	قرى المرحلة الثانية	الإجمالي
القليوبية	1	0	1
مطروح	5	0	5
البحيرة	8	9	17
الدقهلية	1	0	1
المنيا	6	6	12
أسيوط	60	72	132
سوهاج	29	35	64
قنا	12	5	17
أسوان	11	0	11
الأقصر	3	0	3
الوادي الجديد	7	0	7
	143	**127**	**270**

- فيما يتعلق بتقييم أثر المبادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أوضح تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لمتابعة وتقييم أثر المبادرة الرئاسية أنها استطاعت أن تحقق إنجازات عدة على صعيد الهدف الثالث، والرابع، والسادس، والثامن، والحادي عشر، **وذلك على النحو الآتي:**

- **الهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه):** شهد معدل التغطية بالخدمات الصحية تحسنًا بنحو 24 نقطة مئوية خلال المرحلة الأولى من المبادرة، **وذلك من خلال:**

  - تنفيذ 255 قافلة طبية، 1335 عملية جراحية، وتوفير 538 جهازًا تعويضيًا، 5420 عملية عيون، وتوفير 16.5 ألف نظارة طبية.

  - الانتهاء من إنشاء وتطوير 12 وحدة صحية، والانتهاء من 56 وحدة صحية خلال العام المالي 2020/2021.

- **الهدف الرابع (التعليم الجيد):** تحسن معدل التغطية بالخدمات التعليمية بحوالي 12 نقطة مئوية **عبر القيام بالآتي:**

  - إتاحة خدمات تعليمية في 3 قرى محرومة، والانتهاء من تطوير 7 حضانات، ومحو آمية 3 آلاف مواطن.

- الانتهاء من إنشاء وتطوير 45 مدرسة تشمل 717 فصلًا دراسيًا، مع تشييد 127 مدرسة تشمل 1493 فصلًا دراسيًا بانتهاء العام المالي 2020/2021.

- **الهدف السادس (المياه النظيفة والنظافة الصحية):** ارتفع معدل التغطية بالصرف الصحي بحوالي 46 نقطة مئوية بفضل الجهود الآتية:

  - تركيب 706 خزانات صرف صحي منزلي، و1559 وصلة صرف صحي منزلي.

  - مد شبكات مياه بأطوال 7 كم، بالإضافة إلى تركيب 1637 وصلة مياه للمنازل، وإنشاء وتطوير 49 بئر مياه جوفية، وتوصيل خدمة الصرف الصحي لعدد 21 قرية.

- **الهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد):** تمت إتاحة مشروعات صغيرة بقيمة 438 مليون جنيه، وتوفير 71 ألف فرصة عمل بمحافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، والقليوبية، والمنيا، وأسوان، والأقصر، والبحيرة، والوادي الجديد.

- **الهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية ومستدامة):** استطاع فريق عمل المبادرة القيام بالعديد من الإنجازات خلال المرحلة الأولى فقط فيما يتعلق بالهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يُمكن تلخيصه على النحو الآتي:

  - رفع كفاءة 11.6 ألف منزل، ورصف طرق بأطوال 160 كم، وإنشاء وتطوير 11 وحدة بيطرية.

  - تركيب 11 ألف عامود إنارة، وإنشاء وتطوير 21 مركز شباب وملعبًا خماسيًا، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير 9 وحدات اجتماعية.

ختامًا، استطاعت مبادرة "حياة كريمة" أن تُسهم في تحسين مؤشر جودة الحياة في القرى التي تم تطويرها خلال المرحلة الأولى فقط بحوالي 18 نقطة مئوية، وانخفاض متوسط معدل الفقر فيها بحوالي 14 نقطة مئوية، كما خففت من حدة تأثيرات كورونا على حياة 4.5 ملايين مواطن، وهو ما يؤكد أهميتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

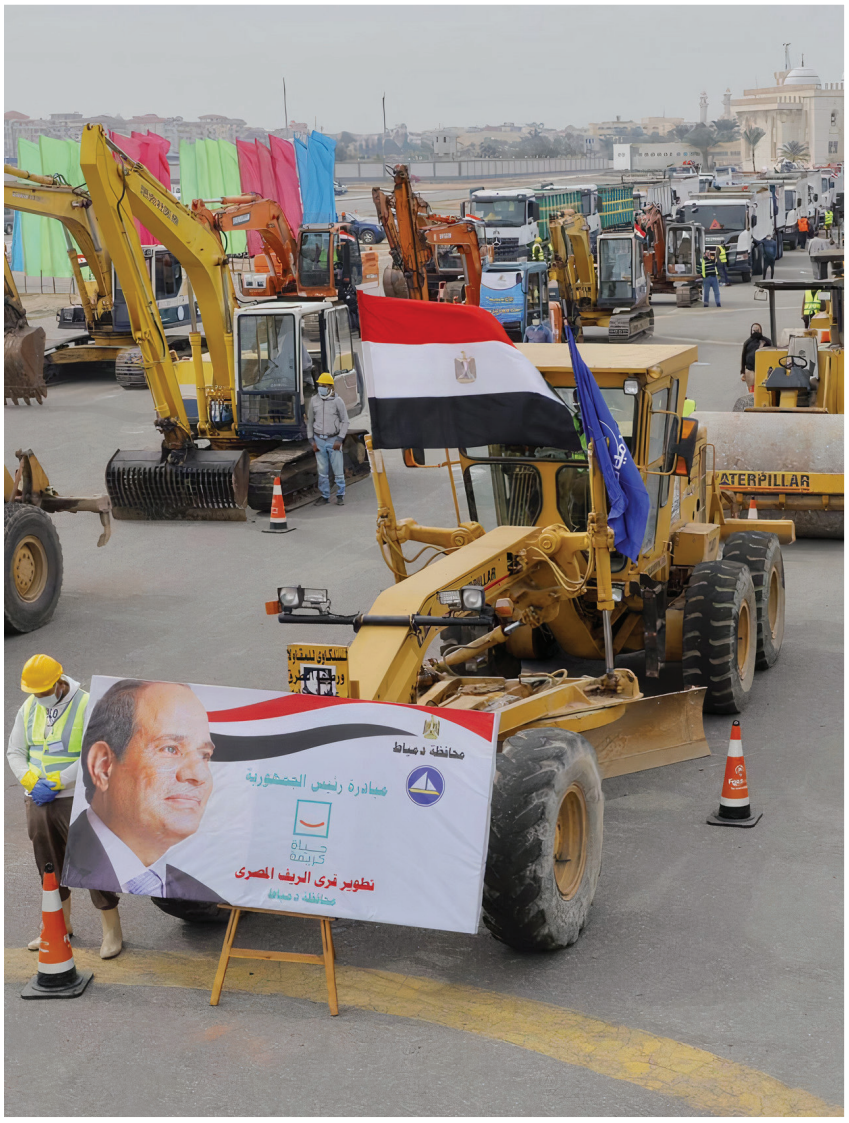

إدارة التنسيق بين المؤسسات في "حياة كريمة"

* مصطفى عبداللاه
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في 30 يونيو الماضي، شهد الرئيس "عبدالفتاح السيسي" اصطفاف المعدات الهندسية والمركبات المشاركة بمشروع تطوير قرى الريف المصري، والذي يندرج ضمن أعمال المبادرة الرئاسية "حياة كريمة". جاء هذا الحدث كخطوة استعدادية من قبل الدولة لتدشين المشروع التنموي الأكبر في تاريخ البلاد، حيث يُنتظر في 15 يوليو 2021 أن تُطلق القيادة السياسية إشارة البدء لأعمال تطوير قرابة 4800 قرية، وهو ما سيحسّن من جودة الحياة المتوفرة لأكثر من 58 مليون مواطن مصري.

توسّع المبادرة

- برغم إطلاق الدولة المصرية لمشروعات تنموية، مثل شبكات الطرق البرية والموانئ البحرية والجوية، بالإضافة إلى دعم القطاعات الاقتصادية، خاصة الزراعية والصناعية والخدمية؛ فلم تهمل حق أبناء الريف في الحصول على مسببات الحياة اللائقة والكريمة، لذلك قامت أجهزة الدولة منذ عام 2014م بمجهودات عدة للوقوف على حالة التداعي التي تعاني منها الخدمات المتوفرة في قرى الريف.

- أفضت نتائج الدراسات التي تم تنفيذها إلى رسم صورة شاملة عن كفاءة المرافق العامة بقرى الريف المصري، حيث أظهرت معاناة 75% من قرى مصر من نقص أو عدم تكامل الخدمات على مستوى شبكات المياه أو الكهرباء وغيرها، بالإضافة إلى محدودية أو انعدام المرافق العامة الضرورية للحياة اليومية، مثل: المستشفيات، والوحدات الصحية، والنوادي الرياضية، ومرافق الإسعاف والحماية المدنية، والمؤسسات الثقافية والترفيهية، ومراكز الخدمات الحكومية والعامة.

- لذلك، أطلقت القيادة السياسية مبادرة "حياة كريمة" في عام 2019، التي استهدفت بشكل مبدئي تطوير 377 قرية من القرى الأكثر فقرًا، وركزت على عدد محدد من الملفات، مثل تطوير وتأهيل منازل المواطنين الأكثر احتياجًا، بالإضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، كما قامت الأجهزة المختصة بعمل حملات وقوافل دورية لتوفير الكشوفات الطبية والأدوية لسكان تلك القرى، هذا إلى جانب توفير المواد الغذائية والاحتياجات اليومية بأسعار مدعمة أو في شكل مساعدات عينية.

- مع نهاية عام 2020، قررت القيادة السياسية توسيع أفق مبادرة "حياة كريمة"، لتشمل مهامها تنمية وتطوير البنى التحتية لكافة قرى الريف المصري، وذلك إلى جانب توفير مظلات الحماية الاجتماعية للمواطنين الريفيين الأكثر احتياجًا، سواء من الأسر الفقيرة أو كبار السن وذوي الهمم، وحتى النساء المعيلات والأطفال الأيتام.

تنسيق الجهود

- توجيه القيادة السياسية بتوسيع مهام "حياة كريمة" دفع الحكومة المصرية إلى وضع هذا الملف على رأس أولوياتها، لذلك أعلنت رئاسة الوزراء عن اعتزامها متابعة شئون المبادرة بشكل يومي من خلال تشكيل لجنة إشراف تابعة بشكل مباشر لرئيس مجلس الوزراء، كما أكّدت الحكومة في أكثر من مناسبة على قيام أعضائها بمتابعة تطور الأعمال داخل إطار المبادرة بشكل أسبوعي، وذلك لمناقشة مستجدات الإنجاز، بالإضافة إلى التشاور حول العقبات الظاهرة وإيجاد حلول سريعة لها.

نظرًا لوجود أجهزة رسمية عدة ومنظمات مجتمع مدني ستتدخل في تنفيذ المبادرة، قسمت الحكومة المصرية "حياة كريمة" إلى عدة محاور رئيسية للإسراع بالتنفيذ، وهي:

- **محور البنية الأساسية:** يشمل كافة الأعمال المتعلقة برفع كفاءة وتعبيد الطرق الداخلية، بالإضافة إلى تطوير شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز المنزلي، فضلًا عن تأهيل المنازل الريفية تحت مسمى "سكن كريم".

- **محور المرافق العامة:** يختص بتشييد وتطوير المرافق الطبية، مثل: المستشفيات العامة، والوحدات الصحية، ومراكز الإسعاف، بالإضافة إلى المنشآت التعليمية ومراكز الخدمات الحكومية.

- **محور التدخلات الاجتماعية والثقافية:** يتضمن إنشاء وتطوير مراكز الشباب

وقصور الثقافة، بالإضافة إلى تجديد ورفع كفاءة دور العبادة، إلى جانب توفير الخدمات المناسبة للأسرة والطفل كدور الحضانة المجتمعية ومشاغل تعليم الحرف اليدوية.

- **المحور الاقتصادي:** يقدم حزمة من البرامج الداعمة لاقتصاديات المواطنين الريفيين، مثل: تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بالقرى، وتطوير الخدمات البنكية بما يتناسب مع احتياجات أبناء الريف، فضلًا عن دعم الحرف التراثية وكذلك المجمعات الزراعية من خلال توفير المدربين المتخصصين، وأيضًا المعدات اللازمة لعملية الإنتاج والمواد الخام.

- وزّعت الحكومة مهام عمل "حياة كريمة" بين عدد من الوزارات والهيئات الحكومية، حيث حملت وزارة الإسكان والهيئة الهندسية للقوات المسلحة على عاتقيهما تنفيذ محور البنية الأساسية ومحور الخدمات والمرافق العامة، وذلك بالتعاون مع عدد من الوزارات المختصة ذات الصلة مثل التعليم والصحة. فيما حملت وزارة التضامن الاجتماعي مهمة تنفيذ محور التدخلات الاجتماعية والثقافية، وأيضًا المحور الاقتصادي، وذلك بالتعاون مع عدد آخر من الوزارات، مثل: وزارة الثقافة، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة المالية.

مكانة عالمية

- في فبراير 2021، سجّلت الحكومة المصرية مبادرة "حياة كريمة" كأحد البرامج المشاركة بمنصة الأمم المتحدة لشركاء التنمية المستدامة، ويعود الفضل في ذلك إلى تلاقي أهداف المبادرة مع ستة من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة حتى عام 2030م. ويُعد هذا التسجيل دليلًا على جدية أعمال المبادرة، حيث قدمت الأخيرة معايير محددة وواضحة لمشروعاتها، كما أعلنت عن جدول زمني منظم تنتهي فاعلياته قبل حلول 2030م.

- أثنت إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة المشرفة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مبادرة "حياة كريمة"، إذ اعتبرتها نموذجًا لدمج المواطنين أصحاب المصلحة في عملية تحديد الاحتياجات التنموية، كما توقعت أن تتم حوكمة تنفيذ أهداف المبادرة في ظل التشارك القائم بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية، وهو ما سيؤدي إلى نجاح المبادرة في المستقبل القريب.

أهداف مبادرة "حياة كريمة" المتوافقة مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة SDG حتى 2030م

	تعريف الهدف	رقم الهدف على قائمة الأمم المتحدة SDG
أ	القضاء على الفقر	1
ب	القضاء على الجوع	2
ج	تحسين الحالة الصحية	3
د	المساواة في حقوق الحصول على التعليم	4
هـ	توفير المياه النقية وخدمات الصرف للأسر المحرومة	6
و	تخفيض نسبة عدم التكافؤ بين الأصحاء وذوي الهمم	10
ز	توفير مجتمعات سكنية مستدامة	11

المصدر: قائمة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة حتى 2030م

الفجوة بين الريف والحضر.. مؤشرات تنموية

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يناير 2019 كان موعد إطلاق مبادرة "حياة كريمة" لتحسين مستوى الحياة لـ58 مليون مواطن من الفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا على مستوى الدولة، بتخصيص 103 مليارات جنيه لتطوير القرى الأكثر احتياجًا، وتوفير كافة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية. لقد نجحت مبادرة "حياة كريمة"، وقررت الدولة تحويلها إلى مشروع متكامل وشامل لتطوير الريف المصري. وفي هذا الملف بعض المقارنات بين الريف والحضر من أجل إيضاح الفجوة المطلوب سدها. اعتمدنا في إعداد هذا الملف على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لإيضاح حقيقة الوضع قبل انطلاق المبادرة.

معدلات البطالة والمساهمة بقوة العمل لعام 2020 وفقًا لمحل الإقامة والنوع

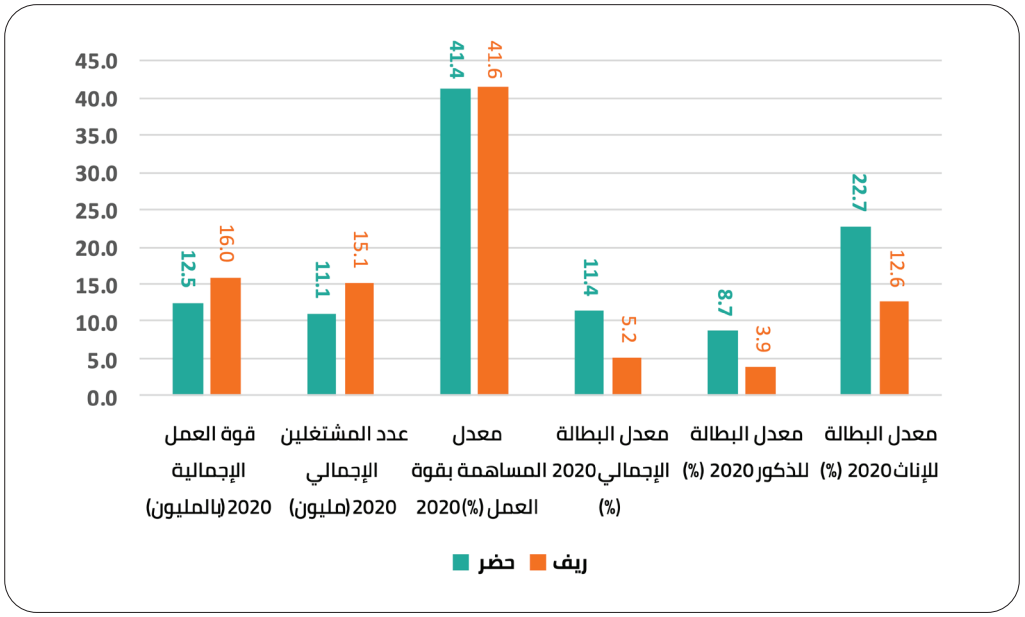

تطور التوزيع النسبي للسكان طبقًا للحضر والريف في منتصف الأعوام (1990-2017)

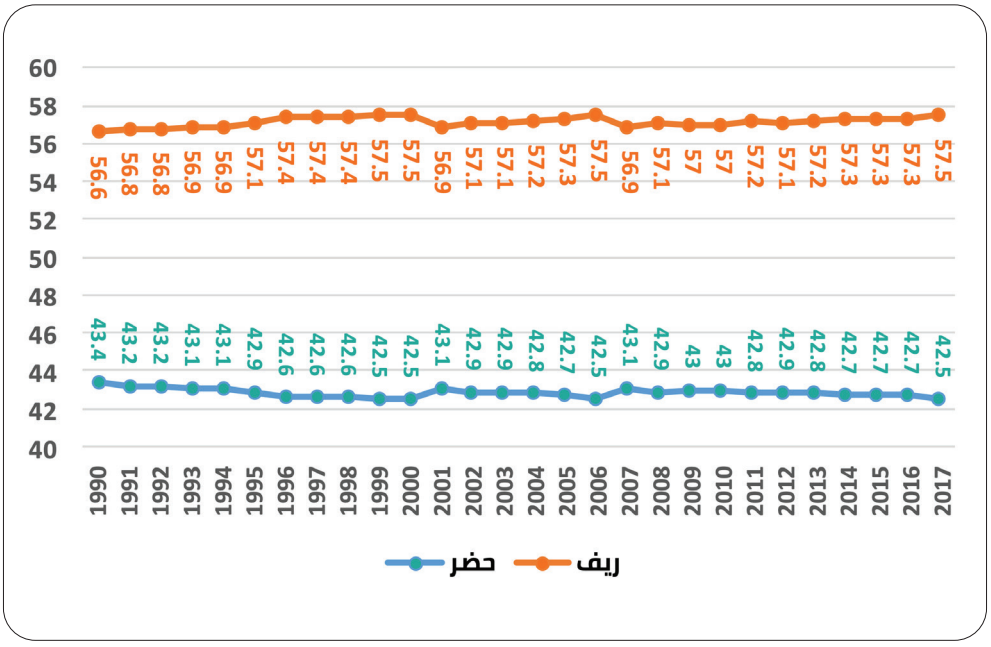

عدد السكان بالمحافظات (حضر/ ريف) وفقًا لنتائج تعداد 2017

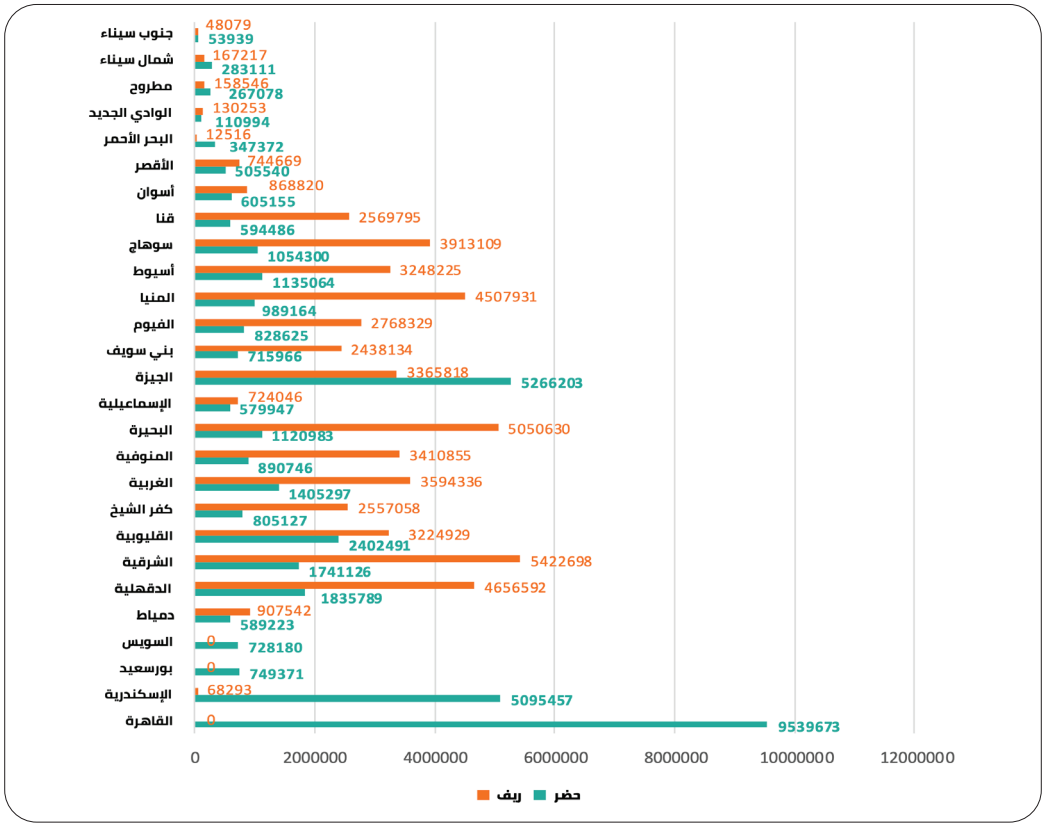

عدد الأسر وفقًا لمصدر مياه الشرب على مستوى الحضر والريف عام 2017

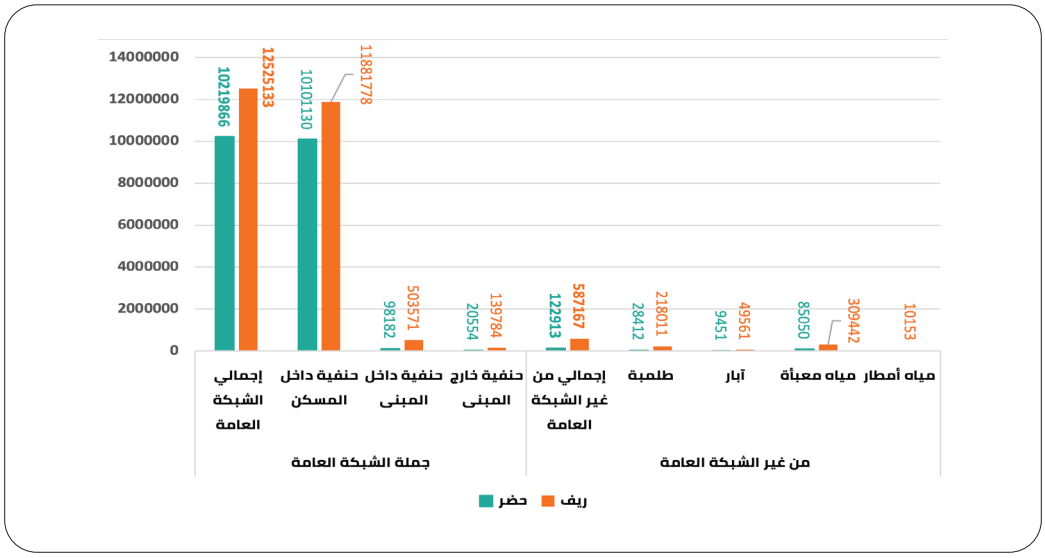

عدد السكان الذين يستخدمون خدمات مأمونة للصرف الصحي عام 2017

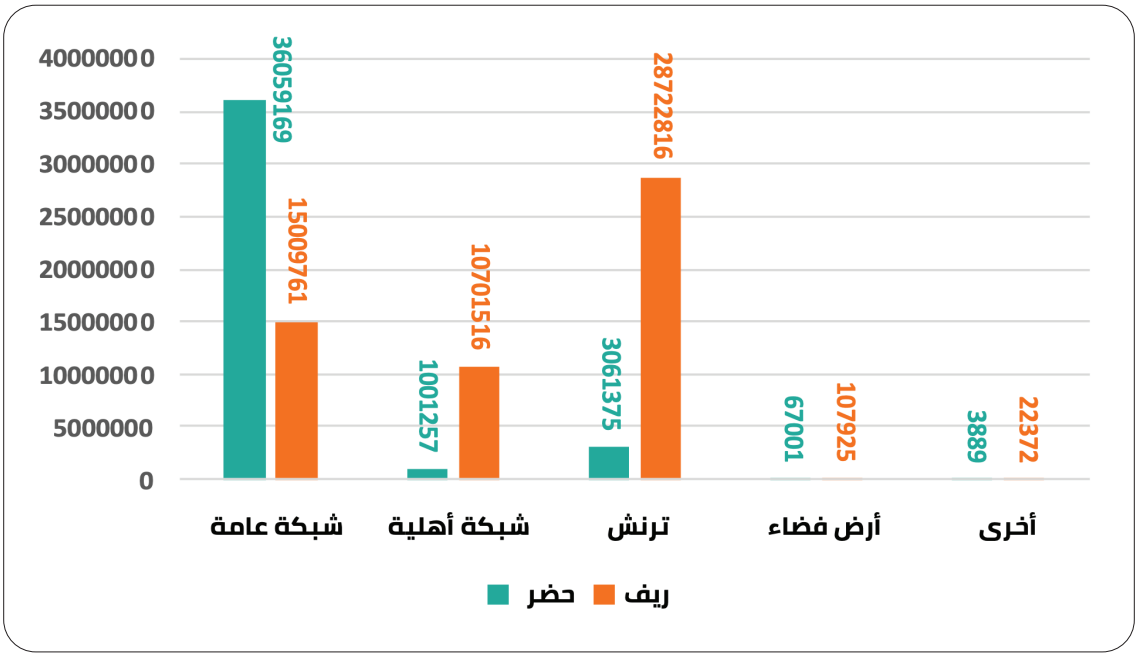

نسب السكان الذين يستخدمون مياه شرب آمنة والصرف الصحي والوقود النظيف للإنارة والطهي

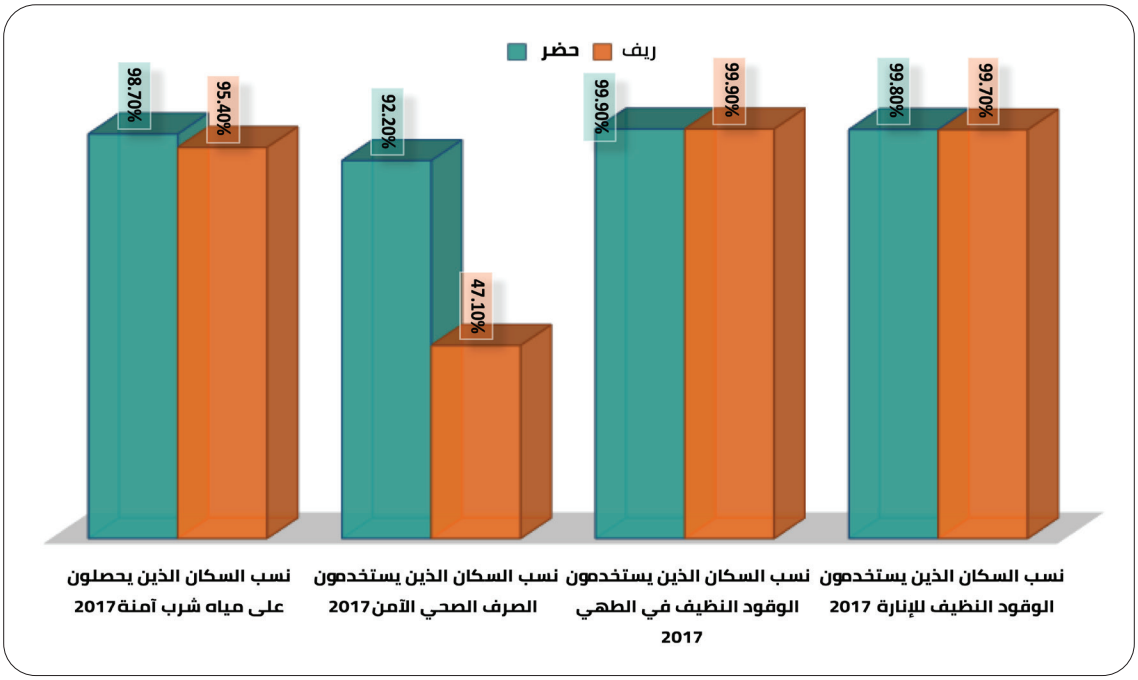

نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

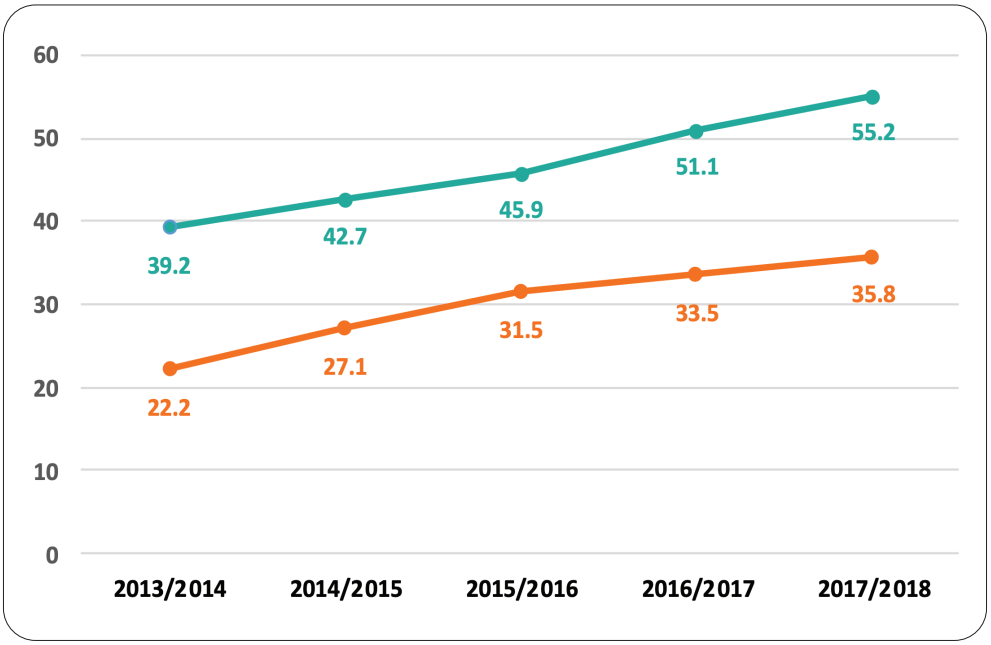

معدل انتشار سوء التغذية للأطفال 59-6 شهرًا حسب خصائص رب الأسرة عام 2015

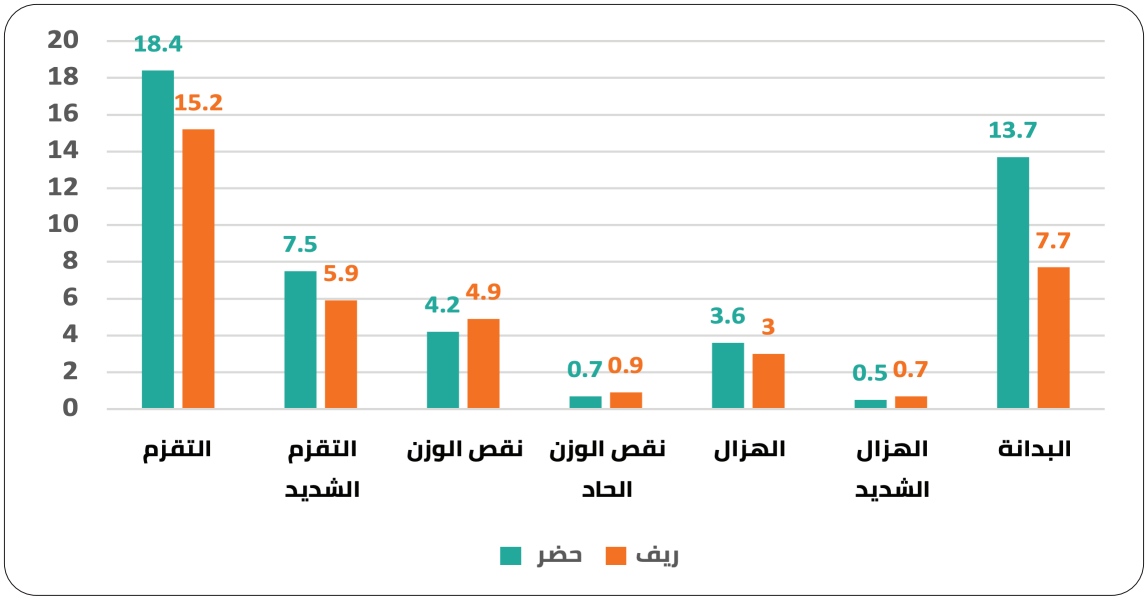

متوسط الإنفاق السنوي للأسرة بالجنيه طبقًا لمجموعات الإنفاق الرئيسية 2017/2018

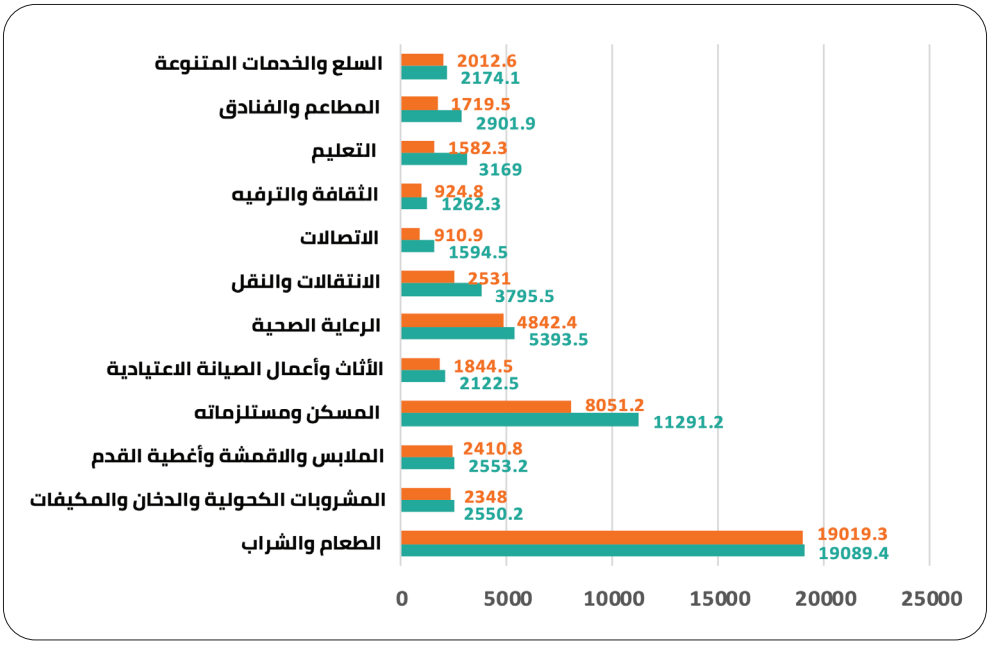

التوزيع النسبي لمتوسط الدخل السنوي للأسرة بالجنيه موزعًا وفقًا لمصادر الدخل

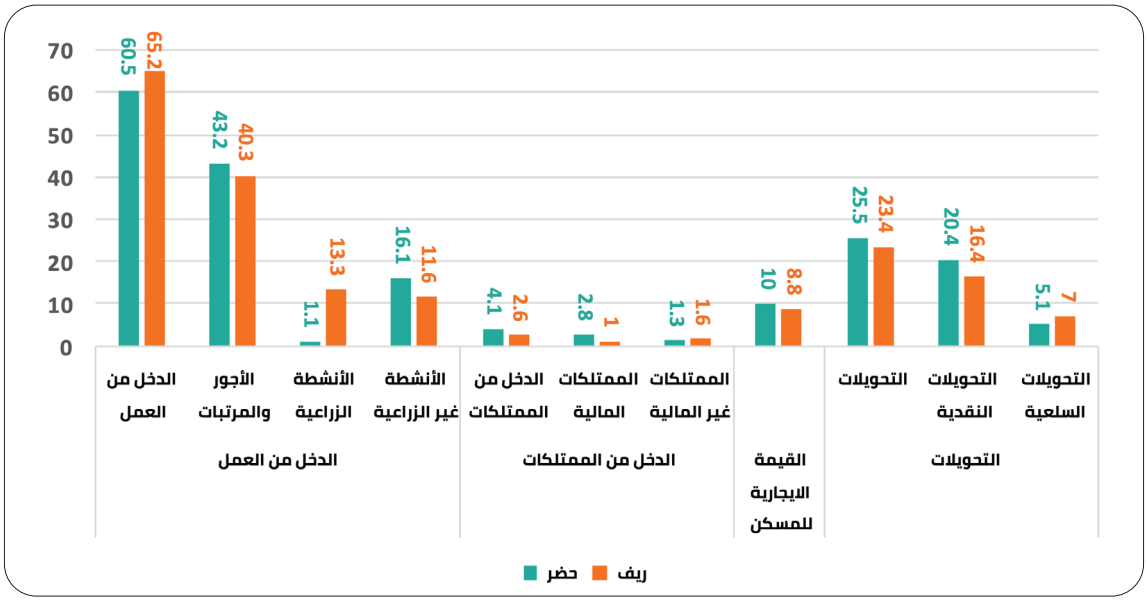

التوزيع النسبي للإنفاق السنوي على التعليم 2017/2018

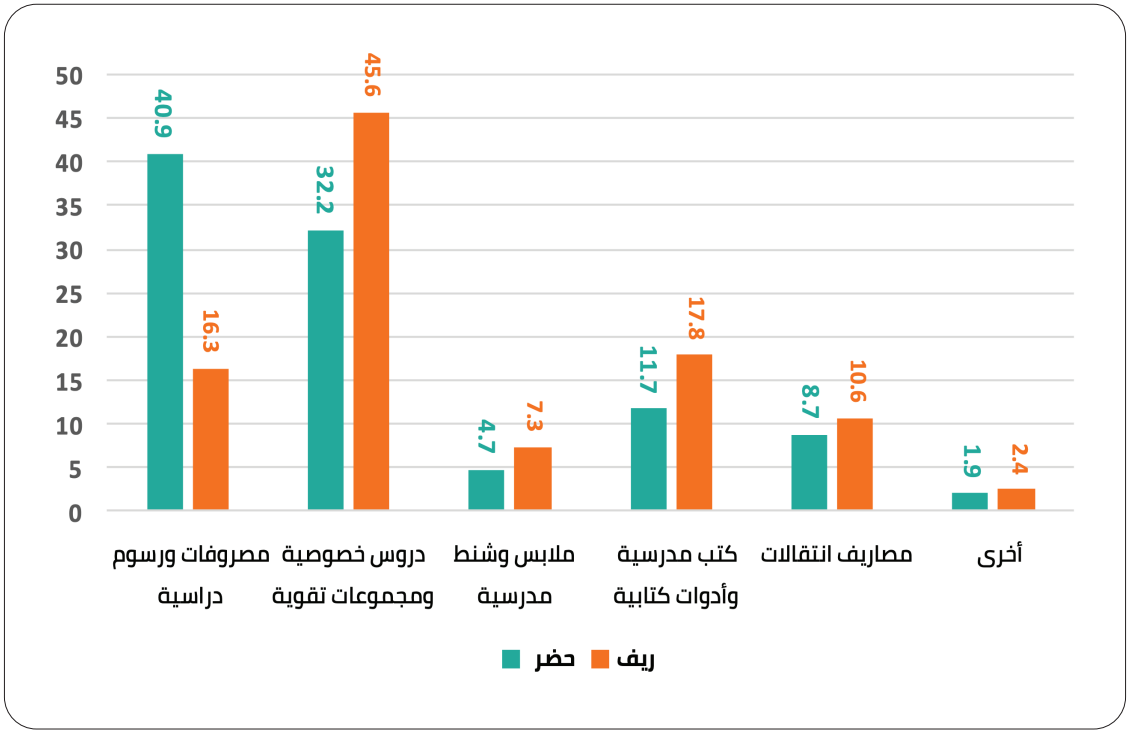

قضايا نوعية

1

هجمات الفدية
وتفاقم المخاطر السيبرانية في العالم

شهد العالم تصاعدًا لهجمات الفدية خلال الأشهر القليلة الأخيرة، حيث تُطالب الضحايا بدفع فدية مالية مقابل فك تشفير المعلومات والبيانات المخترقة. وبرغم تضاؤل قيمة الفدية أحيانًا مقارنة بإعادة بناء الأنظمة والبنية التحتية المعلوماتية؛ فإن دفعها يشجع الأنشطة الإجرامية، ويكافئ القراصنة على نحو يطرح علامات استفهام حول احتمالات تعرض البيانات لهجمات مستقبلًا، خاصة مع التطور المضطرد في برمجيات الفدية، وصعوبة تتبع سلالاتها المختلفة، وقدرتها على إصابة آلاف الشركات في العالم بالشلل.

2

معرض القاهرة للكتاب
بين تحدي الوباء وفرصة الرقمنة

تحت شعار "في القراءة حياة"، انطلقت الدورة الـ52 لمعرض القاهرة الدولي للكتاب في أرض المعارض الجديدة بالتجمع الخامس، وذلك خلال الفترة ما بين 30 يونيو و15 يوليو 2021. واختارت اللجنة العليا للمعرض الكاتب الكبير جمال حمدان شخصية العام، بينما كانت دولة السنغال هي ضيف مهرجان الكتاب هذا العام. جاء انعقاد هذه الدورة بعد تأجيل لخمسة أشهر بسبب أزمة كورونا؛ إلا أن إدارة المعرض تكيفت مع ظروف الجائحة عبر تعزيز الرقمنة، والحد من تكدس الزوار، وتشجيع التطوع للشباب.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (29) - 1 أغسطس 2021

Marine
320
340
0
20
N.E
60
80
E
100
120
S.E
140
160
180
S
N

هجمات الفدية وتفاقم المخاطر السيبرانية في العالم

* د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

شهد العالم تصاعدًا لهجمات الفدية خلال الأشهر القليلة الأخيرة، حيث تُطالب الضحايا بدفع فدية مالية مقابل فك تشفير المعلومات والبيانات المخترقة. وبرغم تضاؤل قيمة الفدية أحيانًا مقارنة بإعادة بناء الأنظمة والبنية التحتية المعلوماتية؛ فإن دفعها يشجع الأنشطة الإجرامية، ويكافئ القراصنة على نحو يطرح علامات استفهام حول احتمالات تعرض البيانات لهجمات مستقبلًا، خاصة مع التطور المضطرد في برمجيات الفدية، وصعوبة تتبع سلالاتها المختلفة، وقدرتها على إصابة آلاف الشركات في العالم بالشلل.

أبرز الهجمات

- **شركة "كيا" للسيارات:** طالبت مجموعة قراصنة في فبراير 2021 شركة "كيا" بدفع فدية قُدرت بنحو 20 مليون دولار، وذلك بعد قطع الاتصال بسيارات الشركة. وعلى إثر الهجوم، لم يعد مالكو السيارات قادرين على تشغيل سياراتهم عن بعد أو استخدام موقع التمويل لتسديد مستحقات الشركة، وذلك بعد أن اختُرقت أنظمة شبكة السيارات، وشُفرت ملفاتها للمطالبة بفدية لفك تشفيرها.

- **شركة "كوانتا" (Quanta):** تعرضت شركة "آبل" لهجوم فدية بقيمة 50 مليون دولار، وذلك في أعقاب سرقة مجموعة من مخططات الهندسة والتصنيع للمنتجات الحالية والمستقبلية من شركة "كوانتا" ومقرها تايوان. ويُشتبه في قيام مجموعة "ريفيل"(REvil) الروسية بشنّ الهجوم، بعد أن نشرت بعض البيانات المسروقة في 20 أبريل 2021 بعد أن رفضت "كوانتا" دفع الفدية مقابل فك تشفير البيانات. وقد نفذت مجموعة القرصنة تلك عمليات اختراق مماثلة على شركة (Acer) وغيرها من الشركات في الأشهر القليلة الماضية.

- **"كولونيال بايبلاين":** تعرضت الولايات المتحدة في 7 مايو 2021 لهجوم استهدف أحد أكبر خطوط أنابيب البنزين والسولار التي تمد الساحل الشرقي بالوقود من خلال شبكة يبلغ طولها 5500 ميل، ما أسفر عن إغلاقه وتوقفه عن العمل، بعد أن تأثرت أنظمة تكنولوجيا المعلومات التابعة لشركة كولونيل بايبلاين المالكة له سلبًا، مما أثّر -بدوره- في عقود النفط الآجلة، ناهيك عن تعطيل شريان أساسي لإمدادات مكررات النفط؛ حيث يمكنه نقل أكثر من 100 مليون جالون يوميًا (أي 45% من الوقود المستهلك على الساحل الشرقي) و2.5 مليون برميل يوميًا من البترول المكرر والمنتجات النفطية من ساحل الخليج إلى لندن في نيو جيرسي. وقد أعلن رئيس الشرطة عن دفع فدية قدرها 4,4 ملايين دولار للقراصنة الذين نفذوا الهجوم.

- **شركة "أكسا" (AXA) للتأمين:** في مايو 2021، تعرضت فروع شركة "أكسا" العملاقة للتأمين في آسيا لهجوم فدية واسع على نحو شمل مقراتها في كل من: تايلاند، وماليزيا، وهونج كونج، والفلبين. وعلى إثره زعمت مجموعة الهاكرز المسماة "أفادون" (Avaddon) سرقة 3 تيرابايت من البيانات الحساسة الخاصة بعمليات المستخدمين، بما في ذلك تقارير العملاء الطبية، بالإضافة إلى: نسخ من بطاقات الهوية، وكشوف الحسابات المصرفية، ونماذج المطالبات، وسجلات الدفع والعقود، وغيرها. وقد أتى هذا عقب أسبوع تقريبًا من إعلان الشركة تخليها عن سداد مدفوعات الابتزاز عند تعرض المستخدمين في فرنسا لهجوم فدية.

- **شركة تصنيع اللحوم (JBS SA):** في يونيو 2021، اختُرقت شبكات شركة تعبئة اللحوم (JBS)، مما أدى إلى إغلاق بعض عملياتها مؤقتًا في أستراليا وكندا والولايات المتحدة. وبرزت أهمية الهجوم من كون الشركة هي أكبر مورد للحوم في العالم؛ ففي الولايات المتحدة فحسب، تعد الشركة أكبر مُصنّع للحوم الأبقار وأكبر مورد للدجاج ولحم الخنزير، ولدى الشركة أكثر من 150 مصنعًا في 15 دولة وما يزيد على 150 ألف موظف حول العالم. وبالفعل دفعت الشركة 11 مليون دولار فدية لمجرمي الإنترنت للحيلولة دون توقف مصانعها والحد من التأثير المحتمل على المطاعم ومحلات البقالة والمزارعين الذين يعتمدون عليها.

- **شركة "كاسيا":** في 3 يوليو 2021، تعرضت شركة "كاسيا" الأمريكية التي تزود عددًا من الشركات بخدمات إدارة تكنولوجيا المعلومات لهجوم فدية كاسح اقتصر -تبعًا للشركة- على عملائها الذين يستخدمون برنامج "في إس أيه" المخصص لإدارة شبكة الخوادم وأجهزة الكمبيوتر والطابعات الخاصة، ويقدر عددهم حاليًا بأقل من أربعين مليونًا في العالم، ليطال الهجوم أكثر من 200 شركة. وللحيلولة دون تفاقمه، أغلقت الشركة الخوادم المخصصة للعملاء الذين يستخدمون خدماتها عن بعد، بيد أن ذلك لم يمنع مرتكبي الهجوم من المطالبة بدفع 70 مليون دولار مقابل فك تشفير البيانات. وفي أعقاب ذلك، اضطرت سلسلة متاجر "كووب" السويدية إلى إغلاق جميع فروعها البالغ عددها 800 فرع لعجزها عن تشغيل ماكينات تسجيل المدفوعات النقدية.

دلالات أساسية

- **منحنى صاعد:** دفع "ينس مونراد" (رئيس وحدة "مانديانت" لاستقصاء التهديدات الأمنية في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا) بتأثر أكثر من 600 كيان أوروبي بإعلانات مزيفة بين فبراير 2020 ومنتصف مايو 2021. وبمقارنة عدد الكيانات التي تعرضت لهجمات معلنة خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنةً بالربع نفسه من عام 2021، يمكن الدفع بزيادة نسبة الضحايا بنسبة 422٪. وعلى الرغم من ذلك، يضطر الضحايا إلى سداد الفدية في كثير من الحالات، خاصة عندما تصبح السبيل الوحيد لاستعادة المعلومات مع فشل أنظمة النسخ الاحتياطية، وتوقف الخدمات، وشلل المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء.

- **اتساع نطاق التهديد:** تؤثر برامج الفدية في جميع القطاعات ومختلف الدول دون تمييز؛ وإن كانت قطاعات الخدمات القانونية والصناعة وقطاع البيع بالتجزئة هي الأكثر تضررًا، وهو ما يمكن فهمه بالنظر إلى تتبع برامج الفدية والأنظمة المشغلة لها للاتجاهات الاقتصادية العالمية، وهذا ما يفسر سبب استهداف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بشكل أكبر من باقي الدول، ويُعزَى ذلك إلى حجم

اقتصاداتها ودرجة اعتمادها على الإنترنت في مختلف المجالات. بيد أن هجمات الفدية ليست حكرًا على الدول المتقدمة فحسب بطبيعة الحال، وقد تتضاعف آثارها سلبًا في الدول التي تتحول رقميًا، بالنظر إلى هشاشة بنيتها التحتية من بين عوامل أخرى.

- **تطور مضطرد:** منذ منتصف عام 2019، بدأت برامج الفدية في التطور من تهديدات متباينة الحجم إلى عمليات أكثر اتساعًا. فقد بات ممكنًا اختراق مؤسسات ضخمة بالكامل وتشفير بياناتها قبل اكتشاف حدوث الاختراق، ما يعني تراجع فعالية الأدوات الرادعة التي تحول دون حدوثه بداية. كما تعكس بعض الهجمات سالفة الذكر أن البرمجيات الضارة لا تقتصر على تشفير البيانات النشطة، بل تطال النسخ الاحتياطية للشركات والجهات المستهدفة أيضًا.

- **سياقات مواتية:** حذر خبراء وشركات الأمن السيبراني من تزايد خطورة هجمات الفدية ومعدلات تكرارها، لا سيما مع تنامي العمل عن بعد وتفشي فيروس كورونا، وتصاعد منحنى هجمات التصيد؛ فقد باتت الفرصة سانحة للقراصنة للاستفادة من تدني مستويات الأمان في بيئات العمل عبر الإنترنت، لتشهد هجمات الفدية زيادة هائلة في معدلات تكرارها وحجم الفدية المطلوبة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت طلبات الفدية المنسوبة لفيروس (Maze) الذي يعمل على نظام "ويندوز" بمقدار ستة أضعاف منذ بدء انتشار فيروس كورونا. ومن المثير للقلق توجه مجرمي الإنترنت إلى استهداف الحكومات ومؤسسات الرعاية الصحية، حيث يتفاقم أثر هذه الهجمات وتكلفتها المادية، لا سيما وأن متوسط وقت انقطاع الخدمة عند التعرض لبرامج الفدية يبلغ 16 يومًا.

- **ربح سريع:** لا تعدو برامج الفدية كونها تجارة مربحة، ولذا تنصبّ الهجمات على البيانات الخاصة التي تُدر الربح الأكبر، وهو الأمر الذي يفاقم الآثار السلبية على الأعمال التجارية، فلا شك أن الخطورة المالية والتشغيلية لهجمات الفدية تتزايد مع زيادة حجم طلبات الفدية ووقت الانقطاع وعمليات الإصلاح التي أصبحت أكثر تعقيدًا. وبرغم تضاؤل قيمة الفدية مقارنة بإعادة بناء الأنظمة والبنية التحتية المعلوماتية في كثير من الأحيان؛ فإن دفعها يشجع مرتكبيها على شن مزيدٍ من الهجمات.

ختامًا، بات لزامًا على مختلف الدول والشركات اتباع نهج أكثر شمولًا في إدارة المخاطر السيبرانية؛ بحيث تجمع بين الدفاعات السيبرانية المناسبة والتغطية التأمينية الشاملة والقدرة على التكيف السريع. فمع تنامي الاعتماد المتبادل واتصال سلاسل الإمداد، تتردد أصداء هجمات الفدية عالميًا، ناهيك بتداعيات الاستهداف المباشر الذي قد يُفضي إلى الشلل التام أو الرضوخ لعمليات ابتزاز لا يمكن لأحد أن ينأى بنفسه عنها، لا سيما مع ارتفاع تكلفتها الاقتصادية. فكلما تزايد اعتماد الدول والشركات على الإنترنت، باتت أكثر عرضة للهجمات السيبرانية على اختلافها، وهو ما يستوجب الاستثمار بكثافة في تدابير الأمن والدفاع السيبراني لتأمين جهود التحول الرقمي بصفة خاصة.

معرض القاهرة للكتاب بين تحدي الوباء وفرصة الرقمنة

* داليا يسري
باحثة بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحت شعار "في القراءة حياة"، انطلقت الدورة الـ 52 لمعرض القاهرة الدولي للكتاب في أرض المعارض الجديدة بالتجمع الخامس، وذلك خلال الفترة ما بين 30 يونيو و15 يوليو 2021. واختارت اللجنة العليا للمعرض الكاتب الكبير جمال حمدان شخصية العام، بينما كانت دولة السنغال هي ضيف مهرجان الكتاب هذا العام. جاء انعقاد هذه الدورة بعد تأجيل لخمسة أشهر بسبب أزمة كورونا؛ إلا أن إدارة المعرض تكيفت مع ظروف الجائحة عبر تعزيز الرقمنة، والحد من تكدس الزوار، وتشجيع التطوع للشباب.

وباء ضاغط

- ينعقد معرض القاهرة الدولي للكتاب في ظل استمرار ضغوط وباء كورونا على دول العالم، مما أثر على أولويات الإنفاق عند أغلب فئات المجتمع، الأمر الذي أدى إلى حالة ركود خاصة في سوق الكتاب، وأسفر ذلك عن تكبد صناعة النشر والطباعة والترجمة وغيرها خسائر مالية فادحة. وقد استلزمت ظروف الوباء اتخاذ المعرض لإجراءات احترازية، حرصًا على الصحة العامة، منها ارتداء القناع الطبي، وقياس درجة الحرارة، ومرور الزوار عبر بوابات التعقيم، والتشديد على مسافات التباعد الآمنة، سواء بين الزوار أو أجنحة العارضين، كما تم تحديد حد أقصى للطاقة الاستيعابية لكل قاعة من قاعات المعرض.

- يشارك في معرض الكتاب هذا العام 850 ناشرًا عربيًا وأجنبيًا، منهم 50 ناشرًا أجنبيًا، 250 عربيًا، و550 ناشرًا مصريًا. وقد اتسم المعرض بتنوع كبير في العناوين المطروحة من الكتب في شتى المجالات، على غرار ما جرى في الأعوام السابقة، لكن الملاحظ أن معظم دور النشر لم تُقدم ذات التخفيضات المُغرية على الأسعار التي كانت تطرحها في معارض الأعوام السابقة بسبب الأزمة الاقتصادية التي ألمّت بالسواد الأعظم من الناشرين، وينعكس ذلك بطبيعة الحال على درجة الإقبال على الشراء الذي يزداد إذا ما انخفضت أسعار الكتب.

- شهدت دورة معرض الكتاب اتجاهًا نحو الرقمنة للتكيف مع أزمة كورونا، حيث تمت ميكنة طريقة الحجز والدخول للمعرض مجانًا عبر الموقع الإلكتروني، وذلك للتغلب على التكدس عند البوابات التي كان من المعتاد رؤيتها أمام البوابات ومنافذ التذاكر، كما استخدم القائمون على المعرض المنصات الإلكترونية للتسويق للدورة الحالية، حيث تم إطلاق هاشتاج Cairo book fair #cibf 2021 لمتابعة آخر أخبار معرض الكتاب في القاهرة على فيسبوك وتويتر.

- برغم أهمية الحجز الإلكتروني في دورة المعرض هذا العام؛ إلا أن البعض يرى أن ذلك أدى إلى تراجع فئة من الجمهور كانت تتعامل مع المعرض باعتباره نزهة لا ترتبط بشراء الكتب، لكن -في المقابل- فإن فئة كبار السن واجهت صعوبات في التعامل مع الإنترنت، مما أثر على فرصة زيارتها للمعرض بالرغم من تخصيص مسار خاص وسريع لكبار السن وذوي القدرات الخاصة، والسماح لهم بالدخول بصحبة مرافق من جميع البوابات.

تطوع ثقافي

- فتحت الهيئة المصرية العامة للكتاب باب التطوع الثقافي في معرض الكتاب 2021 للشباب، من خلال استمارة إلكترونية، وذلك للمشاركة في الأعمال الخدمية والإشراف على معرض القاهرة الدولي، بحيث يكتسب الشباب الخبرة اللازمة للالتحاق بالوظائف المناسبة في المستقبل القريب، إذ سيتم منحهم شهادات تقديرية خلال حفل ختامي في المعرض.

- تسبب خوف القائمين على المعرض من وباء كورونا في إلغاء الندوات، والحفلات الموسيقية، والاستعراضية الحية التي كانت تُقام على هامش المعرض. ولتخفيف أثر ذلك، تم بالفعل تسجيل ندوات، وفعاليات ثقافية بين المبدعين والمثقفين، وتم التواصل مع المثقفين العرب للمشاركة فيها، كما تم عمل مونتاج لبثها في ميعاد محدد طوال أيام معرض الكتاب على الموقع الإلكتروني.

- أُلغيت الفاعليات المُرافقة لمعرض الكتاب بدءًا من حفلات التوقيع والنقاشات الأدبية وصولًا إلى تواجد الكاتب بنفسه في دار النشر بالشكل الذي قد يتسبب في تكدس جماهيري حوله من القُراء. وعادة ما كانت دور النشر تجد في هذه الفاعليات فرصة لتنشيط المبيعات، نظرًا لأن غالبية القراء ينجذبون لشراء الكُتب الموقعة من كُتابها، والتقاط صور تذكارية معهم. لذلك، لجأت غالبية دور النشر لتنظيم هذا النوع من الفاعليات، في مكتبات خارجية على هامش سريان المعرض على خلاف الدورات السابقة لمعرض الكتاب.

- برغم أهمية خدمة الفاعليات الثقافية "أونلاين"، التي أتاحها معرض الكتاب 2021؛ إلا أنها لم تستطع تعويض غياب حفلات التوقيع والمناقشات الأدبية على أرض المعرض. إذ إن أهم عنصر جاذب في هذه الحفلات هو تواجد الكاتب مع قرائه داخل المعرض، وهو ما يؤثر بدوره على المبيعات.

- يظل أن معرض القاهرة الدولي للكتاب قد سعى لمنح قبلة الحياة لصناعة النشر التي أنهكتها أزمة كورونا. كما أنه يُعد خطوة تمهيدية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إنعاش أكبر لهذه الصناعة خلال الدورة القادمة للمعرض في عام 2022، فضلًا عن أنه لعب دورًا في تشجيع التطوع للشباب خاصة في مجالات الثقافة، كما أن الاتجاه للرقمنة في تنظيم الدخول للمعرض ونشر الندوات يشجع مستقبليًا على إيجاد منصة إلكترونية موحدة يُتاح من خلالها للقارئ شراء الكتب من دور النشر دون الذهاب بنفسه إلى المعرض.

كيف يفكر العالم؟

1

لماذا اختلفت مواقف القوى الكبرى إزاء السد الإثيوبي؟

احتكمت القاهرة والخرطوم، باعتبارهما دولتي المصب المتضررتين من سد النهضة الإثيوبي، إلى المجتمع الدولي والقوى الكبرى في محاولة لوضعهما أمام مسئوليتهما، واستنفاد كل الطرق الدبلوماسية التي استقر عليها المجتمع الدولي. في هذا الإطار، برزت أدوار القوى الكبرى بشكل كبير، بحيث بات من الواضح أن بعض القوى في مواقفها تعلي مبادئ المصلحة وحفظ العلاقات الجيدة مع جميع الأطراف على حساب القواعد القانونية الدولية والأعراف الدولية.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (29) - 1 أغسطس 2021

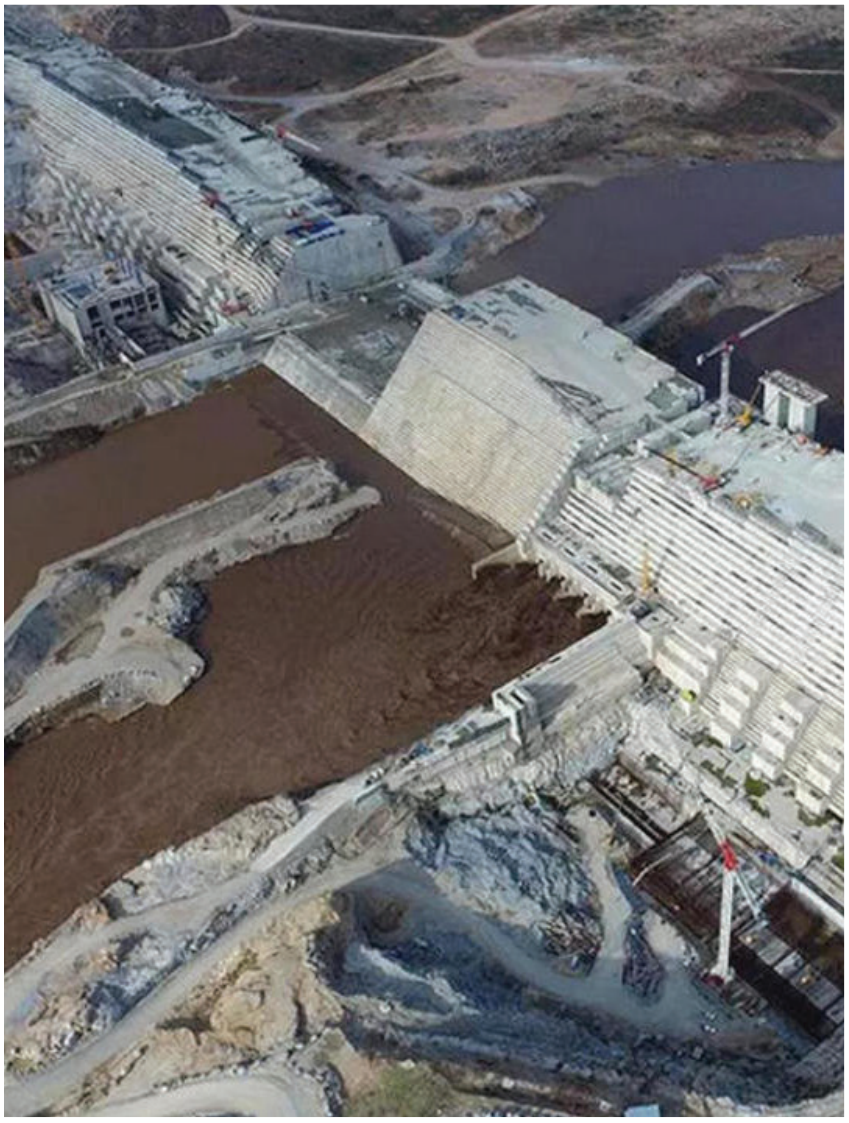

لماذا اختلفت مواقف القوى الكبرى إزاء السد الإثيوبي؟

* نوران عوضين - *نرمين سعيد
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

احتكمت القاهرة والخرطوم، باعتبارهما دولتي المصب المتضررتين من سد النهضة الإثيوبي، إلى المجتمع الدولي والقوى الكبرى في محاولة لوضعهما أمام مسئوليتهما، واستنفاد كل الطرق الدبلوماسية التي استقر عليها المجتمع الدولي. في هذا الإطار، برزت أدوار القوى الكبرى بشكل كبير، بحيث بات من الواضح أن بعض القوى في مواقفها تعلي مبادئ المصلحة وحفظ العلاقات الجيدة مع جميع الأطراف على حساب القواعد القانونية الدولية والأعراف الدولية.

توجهات أوروبية:

- جاء موقف الاتحاد الأوروبي من أزمة السد الإثيوبي أكثر وضوحًا من الموقف الأمريكي، وهو ما انعكس في بيان المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي في 8 يوليو الجاري والذي تضمن إعراب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لإعلان إثيوبيا عن الملء الثاني لسد النهضة دون التوصل إلى اتفاق مسبق مع شركاء المصب بشأن هذه المسألة، لأن الإجراءات أحادية الجانب لا تساعد في إيجاد حل تفاوضي، ومن ثم لا بد من وجود خارطة طريق واضحة متفق عليها بشكل مشترك تحدد الإطار الزمني والأهداف المحددة للمفاوضات. وعليه، يواصل الاتحاد الأوروبي دعوة الأطراف لاستئناف المفاوضات بالإرادة السياسية ودعم المجتمع الدولي. وينبع ذلك من إمكانية استفادة أكثر من 250 مليون مواطن في حوض النيل الأزرق من اتفاقية سد النهضة التي من شأنها أن تخلق إمكانية التنبؤ، وتفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية في مجالات الطاقة والأمن الغذائي والأمن المائي .

- في هذا الإطار، كان موقف الاتحاد الأوروبي عاملًا مشجعًا لمصر لبدء الاتصالات معه قبل انعقاد جلسة مجلس الأمن الأخيرة بخصوص أزمة السد الإثيوبي، حيث إن المرحلة الأولى من الاتصالات المصرية بعد الطلب السوداني العاجل لانعقاد مجلس الأمن ركز بالأساس على الجانب الأوروبي باعتباره متداخلًا مع الدائرة الضيقة لمجلس الأمن المتمثلة في أعضائه الخمسة الدائمين. وتشير بعض التحليلات إلى أن الموقف الأوروبي يأتي مدفوعًا بعدد من العوامل، منها أن القاهرة لعبت دورًا محوريًا في الحد من الهجرة غير الشرعية للسواحل الأوروبية، وأن الاتحاد الأوروبي يعي بشكل كامل أن أية اضطرابات في القارة الإفريقية ستؤدي إلى تدفق موجات من الهجرة غير الشرعية إلى سواحل القارة الأوروبية. وفي ظل تفشي فيروس كورونا فإن ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين ستشكل ضغطًا أكبر على الدول الأوروبية. وهو ما عبر عنه صراحة وزير الموارد المائية والري المصري في الثاني من الشهر الجاري بقوله إن "استمرار التعنت الإثيوبي سيتسبب في ارتفاع أعداد الشباب الراغبين في الهجرة بطرق غير شرعية لأوروبا، والانضمام لجماعات إرهابية".

موقف واشنطن:

- كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل القوى الدولية التي دخلت على خط أزمة سد النهضة لتتخذ مواقف وُصفت بالواضحة على خلاف قوى دولية أخرى. بيد أن هناك تغيرًا ملموسًا بين إدارتي "دونالد ترامب" و"جو بايدن"، فبينما حثت الأولى الجانب الإثيوبي على توقيع اتفاق ملزم بشأن الملء الثاني، مالت الثانية إلى اتخاذ موقف أكثر مرونة. ففي عام 2019، توسطت الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاق بين مصر وإثيوبيا والسودان بهدف كسر الجمود في المفاوضات بشأن ملء وتشغيل السد الإثيوبي الكبير. وبناء على دعوة وجهتها الولايات المتحدة في ذلك الوقت، استأنفت الدول الثلاث محادثاتها.

- أما الخطوة التالية لدولتي المصب في طرق الأبواب الدولية، فقد تلت فشل محادثات كينشاسا التي عُقدت في الفترة من 4 إلى 5 إبريل الماضي دون أي تقدم. ومن هنا، جاء موقف الإدارة الأمريكية الجديدة المرن وبخاصة بعد فشل جهود الوساطة عن طريق الاتحاد الإفريقي . ويرجع التغير الملموس في موقف واشنطن لأسباب عدة، منها التحديات الداخلية في المائة يوم الأولى من الإدارة الجديدة، بما في ذلك فيروس كورونا الذي ساهم من بين عوامل أخرى في تراجع أجندة الإدارة الحالية تجاه الشرق الأوسط. ولكن بحلول إبريل 2021 وتسمية المبعوث الأمريكي الخاص للقرن الإفريقي، تجلت رغبة الولايات المتحدة في نزع فتيل التوتر في إفريقيا. وفي الوقت نفسه، أشار مجلس الأمن القومي -في بيانٍ له- إلى اتباع نهج متوازن تجاه القضايا المتعلقة بسد النهضة لتحقيق نتائج بنّاءة وتخفيف التوتر في إفريقيا، وهو ما يمكن فهمه -من بين عوامل أخرى- بالنظر إلى الشراكة الاقتصادية الأمريكية-الإفريقية .

موقف روسيا:

- على هامش القمة الروسية-الإفريقية في أكتوبر 2019، أبدت روسيا استعدادها للتوسط لمعالجة الخلاف بين القاهرة وأديس أبابا، وذلك بناءً على ما تملكه روسيا من علاقات جيدة مع كلا البلدين. ولكن في إبريل 2021، أعلن وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" خلال لقائه مع وزير الخارجية المصري "سامح شكري" أن بلاده لا تسعى للوساطة بين مصر وإثيوبيا، وأن ما عرضته روسيا بالسابق هو خبرتها التقنية وتحليل خبرائها في مجالي المياه والطاقة، وشدد أيضًا على أهمية إشراك الاتحاد الإفريقي كوسيط يمثل الشركاء الثلاث .

- خلال حديثه مع وزيرة الخارجية السودانية "مريم الصادق المهدي"، أكد "لافروف" على ضرورة تفعيل العملية التفاوضية بين مصر والسودان وإثيوبيا، بهدف تسوية الخلافات، مع مراعاة مصالح جميع الدول المنخرطة، على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي . وفي كلمته الأخيرة أمام مجلس الأمن، أكد مندوب روسيا على أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة، ومضاعفة جهود الاتحاد الإفريقي لحل المشكلة. وأعاد المسئول الروسي في هذا السياق استعداد بلاده لتقديم المساعدة لحل هذه المشكلة، والتوصل لاتفاق حول أساليب ملء السد، وتقديم وسائل الرصد عن بُعد لملء السد إذا ما طلبت الدول الثلاث القيام بذلك .

- على خلاف مواقفها القاطعة في نزاعات أخرى، تسعى روسيا في أزمة سد النهضة إلى طرح نفسها كقوة عظمى وشريك لا غنى عنه، لا سيما في المناطق التي تغيب عنها الفعالية الأمريكية، كما تطمح روسيا أيضًا إلى فتح مجالات للحركة داخل الساحة الإفريقية بشكل عام. وتستفيد روسيا بشكل كبير من توافقها مع إثيوبيا، ما يسمح لها بترسيخ وجودها أكثر في إفريقيا بشكل أكبر. ويشير التعاون العسكري مع أديس أبابا إلى المخطط الروسي للسيطرة

على الدول الإفريقية. ولا يخفى الدعم الروسي لإثيوبيا خلال عملية تطبيق القانون في ولاية تيغراي باعتبارها أن القضية هي شأن داخلي في البلاد، بالإضافة إلى موقفها المؤيد لإثيوبيا في مختلف القضايا والساحات الدولية ومن ضمنها الانتخابات الإثيوبية. وقد بدأت اللجنة الفنية العسكرية الإثيوبية الروسية عقد اجتماعاتها الـ11 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، وزيادة المعرفة والتقنيات العسكرية المستخدمة.

سياسة الصين:

- من المتعارف عليه عن السياسة الصينية رغبتها في عدم الانخراط المباشر في أي صراع دولي، لا سيما إن كان هذا الصراع خارج النطاق الإقليمي الجغرافي لها، حيث تفضل الصين استمرار دوران عجلة انخراطها الاقتصادي التنموي العالمي، والنأي عن الدخول في أي صراعات سياسية. ومن هذا المنطلق، تتمتع الصين بعلاقات قوية مع الأطراف الثلاثة (مصر، والسودان، وإثيوبيا)، الأمر الذي برز خلال كلمة مندوب الصين في جلسة مجلس الأمن، حيث أكد "لي باودونج" تفهم الصين الشواغل المشروعة لإثيوبيا ومصر والسودان بخصوص هذا السد، وأفاد بأن موقف الصين إزاء الأزمة ثابت ويقوم على ضرورة الحل السلمي للنزاع من خلال الحوار على نحو يحقق الفائدة للجميع. وتأمل الصين أن تقوم الدول الثلاث في سياق التعاون الودي باستئناف الحوار في أسرع وقت ممكن، وأن تتوصل لاتفاق في وقت مبكر يكون مقبولًا للجميع .

- وعلى المستوى الواقعي، يتضح وجود مصلحة صينية مباشرة في استمرار بناء السد الإثيوبي. إذ تمتلك بكين حصة كبيرة فيه من خلال تمديد تسهيل ائتماني بقيمة 1.2 مليار دولار لتمويل خطوط نقل السد، وهو جزء من قروض صينية تبلغ حوالي 16 مليار دولار إلى إثيوبيا . وفي مارس 2021، وقّعت إثيوبيا والصين اتفاقية لحماية المشروعات الاستثمارية، بما يسهم في تعزيز الأمن والمسار الطبيعي للاستثمارات الصينية في إثيوبيا .

- تُعد الصين شريكًا تجاريًا لعدد من الدول الإفريقية بالنظر إلى مشروع "الحزام والطريق" الذي تطمح بموجبه الصين لأن تكون المطور الرئيسي لمشروعات البنية التحتية في القارة. وفي هذا الإطار، تنصرف عدد من التحليلات إلى كون الاستثمار الصيني في سد النهضة جزءًا من مشروع الاستثمار الصيني المستقبلي في البنية التحتية للطاقة في إفريقيا والتي تشارك الصين بموجبه في تمويل أو بناء السدود في 22 دولة إفريقية .

ختامًا، من خلال ما تقدم من فحص لمواقف القوى الأمريكية والأوروبية والصينية والروسية، ورغم الاختلاف الحاد في مواقفها تجاه سد النهضة، وسط محاولة مجلس الأمن الدولي إيجاد أرضية مشتركة للحل، وخلال جلسة المجلس الأخيرة بشأن أزمة السد؛ اتضح الاصطفاف الأوروبي الأمريكي مع الموقف المصري مقابل انحياز روسيا والصين إلى الجانب الإثيوبي لاعتبارات استراتيجية واقتصادية عدة، وذلك على الرغم من تأكيد مندوبي الدولتين على ضرورة التوصل إلى حل بعيد عن التصعيد العسكري، وهو ما يعكس -في مجمله - أن المصالح القومية هي الحاكمة لتوجهات الدول لا قواعد القانون الدولي الراسخة التي تحكم إدارة المجاري المائية الدولية، مما يضفي في النهاية مزيدًا من التعقيد على الأزمة الراهنة.

الهوامش

1. European Union External Action, Grand Ethiopian Renaissance Dam: Statement by the Spokesperson on the Announcement of the Second Filling, EEAS, 08/07/2021, Available at: https://bit.ly/3r4tRtu

2. Aya Samir,The Long-Way to Resolving GERD and U.S. New Administration Intentions,Egypt Today, 6 May 2021, Available at: https://bit.ly/3k2hqNf

3. Motaz Zahran,Only Washington Can Save the Renaissance Dam Negotiations Now, Foreign Policy, April 29, 2021, Available at: https://bit.ly/2TWTbW1

4. Swiss Info, Russia Does Not Claim to Mediate between Ethiopia, Egypt and Sudan on the Construction of a Dam on the Nile – Lavrov, Swiss Info, April 12, 2021, Available at: https://bit.ly/2T1RExl

5. جريدة البيان الإماراتية، روسيا تدخل على خط أزمة سد النهضة،جريدة البيان الإماراتية، 1 يوليو 2021،متاح على:https://bit.ly/3k5R1y7

6. المرصد المصري،ننشر نص كلمة روسيا في جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن السد الإثيوبي،المرصد المصري، 8 يوليو 2021، متاح على: https://bit.ly/3wHNJUt

7. المرصد المصري، ننشر نص كلمة الصين في جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن السد الإثيوبي، 8 يوليو 2021، متاح على:https://bit.ly/2T4A2B9

8. Ahmed Gomaa, Is China Ready to Intervene in Nile Dam Crisis?, Al-Monitor, July 2, 2021,Available at: https://bit.ly/3k-3gCrd

9. Khalid Hassan, Ethiopia, China Sign Deal Amid Stalled Nile Dam Talks, Al-Monitor, March 18,2021,Available at: https://bit.ly/2VuG9j0

10. Raphael J. Piliero, Ethiopia's Grand Renaissance Dam: Assessing China's Role, The U.S.-China Perception Monitor, June 5, 2021,Available at: https://bit.ly/3xxshT6.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo